وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي
في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص : نقدي وبنكي

العنـــوان

تقييم آليات التحوط من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية الوادي

اعداد الطالبات :

- بن عبدالله حياة
- بيسي حكيمة
- سليماني كوثر

تحت اشراف الدكتور

ابراهيم وصيف غدير ابراهيم

المناقشين

- إبراهيم وصيف غدير إبراهيم .....مشرفا
- عبـــد الحـليـم الأســـود.....رئيسا
- مـرزوقـــي مـرزوقـــي.....مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي
في ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص : نقدي وبنكي

العنـــوان

تقييم آليات التحوط من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية الوادي

اعداد الطالبات :

- بن عبدالله حياة
- بيسي حكيمة
- سليماني كوثر

تحت اشراف الدكتور

ابراهيم وصيف غدير ابراهيم

المناقشين

- إبراهيم وصيف غدير إبراهيم .....مشرفا
- عبـــد الحـليـم الأســـود.....رئيسا
- مـرزوقـــي مـرزوقـــي.....مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

بسم اللّه الرحمن الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه أدخلني برحمتك في عبادك الصّالحين "

صدق اللّه العظيم(سورة النمل) الآية 19

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا حتى يبلغ الحمد منتهاه فهو الذي أنار لنا الدرب لنصل إلى ما وصلنا إليه فبحمده تتم النعم والصلاة والسلام على المبعوث رحمه للعالمين الحبيب المصطفى سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن إتباعه إلى يوم الدين أما بعد:

انطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور المشرف " **وصيف غدير إبراهيم** " على إرشاداته وتوجيهاته ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد والشكر موصوف كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل وكذلك نشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد وشجعنا على البحث ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة أو دعاء في علم الغيب.

الاهــداء

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر وجودها الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب **أمي الحبيبة**.

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله يرحمه ويتقبله من الشهداء وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد **والدي العزيز رحمه الله**

الى من أتقاسم معهم مر الحياة قبل حلوها وبكل الحب والوفاء وكلمات الشكر والثناء

الى أغلى ممتلكاتي وسندي في الحياة إخوتي الأعزاء عثمان نور الدين الهاشمي

وأخواتي الغاليات امباركة نعيمة سميرة مفيدة سهام وزوجة أخي الغالي نجوى

الى مصدر البسمة والفرح الكتكوت صالح

الى أغلى ما في الوجود منجد سجود روان غفران صالح شناز

الى أختي وصديقتي التي ساندتي طوال فترة إنجاز هذه المذكرة هاجر بوته

الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتنا الافاضل ، **الدكتور سعد قديري** و **الدكتور ضو نصر**

الى من قاسمني انجاز هذه المذكرة حكيمة بيسي و كوثر سليماني

الى من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد

حياة بن عبد الله

الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل:

" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذل مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها

في كل خطوة من خطوات الحياة؛ إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم؛

إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أغلى ما في هذا الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى روح أبي الغالي رحمه الله

إلى من حملنا في رحم واحد و قاسموني أحلى الذكريات:

شقيقاتي الحاجة بيسي سليمة و بيسي عائشة

إلى عمي الغالي الحاج بيسي محمد الصالح أطال الله في عمره .

إلى من قاسمني صعاب إنجاز البحث إلى صديقاتي

بن عبد الله حياة و سليماني كوثر

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر نقدي وبنكي دفعة: 2024 .

شكرا للجميع بيسي حكيمة.

الإهــداء

أشكر الله عز وجل لهدايته وعونه لإتمام هذا العمل إلى روح كياني إلى مثالي الحب والتضحية إلى الوجهين الطافحين حبا وجمالا وحنانا إلى الوالدين عربون وفاء وتقدير واحترام إلى أرق كلمتين على اللسان : أمي وأبي

إلى جميع أخواني وأخوني

إلى جميع الأهل والأقارب إلى كل من جمعتني بهم الأقدار عبر طيات الحياة و سنوات الدراسة تاركا بصمات الحب والوفاء وإلى كل من علمني حرفا و أفهمني فكرة فكون لي معرفة فأدخلني بها عالم الحضارة أساتذتي الكرام إلى كل الزملاء والزميلات خاصة دفعة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي موسم 2024/2023

سليماني كوثر

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم لآليات التحوط من مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة والاجابة عن التساؤلات تم الاعتماد على أداة الاستبيان لتجميع البيانات وطبقت الدراسة على عينة من البنوك بولاية الوادي، وقدرت بـ (6) بنوك، موجه الى المدير، نائب المدير، مسؤول مصلحة، وموظفين أخرين، ليتم تحليل إجابات أفراد العينة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS اصدار26.

الكلمات المفتاحية: الائتمان، التحوط، مخاطر القرض، معالجة المخاطر.

The Abstract

This study aimed to evaluate the mechanisms of credit risk mitigation in commercial banks. To achieve this goal and answer the research questions, a questionnaire was utilized to collect data. The study was conducted on a sample of six banks in the province of El Oued, targeting managers, deputy managers, department heads, and other employees. The collected data were analyzed using SPSS version 26.

Key words: Credit risk mitigation, loan risks, risk management

فهرس المحتويات:

الشكر والعرفان
الاهداء
ملخص
فهرس المحتويات
المقدمـــة .....أ
تمهيد: 6
المبحث الأول: الادبيات النظرية لإدارة الائتمان بالبنوك التجارية 6
المطلب الأول: الائتمان في البنوك: 6
أولا- مفهوم الائتمان: 6
ثانيا- مفهوم سياسة الائتمان: 7
ثالثا - العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني: 9
المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية: 11
أولا : مفهوم المخاطر و ادارتها: 11
ثانيا- أسباب المخاطر الائتمانية ومصادرها في البنوك: 14
ثالثا- أنواع المخاطر الائتمانية في البنوك ومبادئها: 24
المطلب الثالث: التحوط.....27
اولا: تعريف التحوط: 27
ثانيا: فائدة التحوط في المعاملات المالية وأنواعه 29
ثالثا: أسباب وأساليب التحوط من المخاطر الائتمانية: 31
المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لإدارة الائتمان بالبنوك. 33
المطلب الأول: الدراسات السابقة: 33
أولا: الدراسات المحلية 33
ثانيا: الدراسات السابقة العربية: 37
ثالثا: الدراسات الأجنبية 42
المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية. 45
أولا: أوجه التشابه 45
ثانيا: أوجه الاختلاف. 45
ثالثا: مميزات الدراسة الحالية. 46
الخلاصة: 47
تمهيد: 49
المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري 49
المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي 49
المطلب الثاني: أهمية الجهاز المصرفي وخصائصه: 50
أولا: أهمية الجهاز المصرفي 50
ثانيا: خصائص الجهاز المصرف: 51

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و مكونات الجهاز المصرفي الجزائري 51
أولا : الهيكل التنظيمي الجهاز المصرفي الجزائري 51
ثانيا: مكونات الجهاز المصرفي: 53
المبحث الثاني :أدوات الدراسة الاستبيانية 55
المطلب الأول :تقديم الاستبيان وأهداف الدراسة 55
أولا: تقديم الاستبيان وأهداف الدراسة. 55
المطلب الثاني : عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة 58
المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات. 68
الفرع الأول: قياس وتحليل العلاقة بين آليات التحوط من المخاطر 68
الفرع الثاني : دراسة الفروق في تقييم ابعاد آليات التحوط من المخاطر 70
خلاصة : 84
الخاتمة 85
المصادر والمراجع 88
الملاحق 91

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة والصالحة	58
02	معامل الثبات كرنباخ ألفا	59
03	معامل تمييز فقرات الاستبيان	60
04	توزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس	62
05	توزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة	63
06	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	64
07	اتجاهات العينة حول الاستعلام عن الزبون	66
08	اتجاهات العينة حول متابعة القرض الممنوح	67
09	اتجاهات العينة حول وسائل معالجة مخاطر القرض	68
10	معامل الارتباط بيرسون بين المستويات الاستعلام عن الزبون ومتابعة القرض الممنوح	69
11	معامل الارتباط بيرسون بين الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض.	70
12	معامل الارتباط بيرسون بين متابعة القرض الممنوح وبين وسائل معالجة مخاطر القرض.	71
13	يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الوكالات البنكية	72
14	يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الجنس	73
15	يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الوظيفة	73
16	يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الاقدمية المهنية	74
17	يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب المستوى الدراسي	75
18	يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الوكالات البنكية	76
19	يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الجنس	77
20	يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الوظيفة	77
21	يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الاقدمية المهنية	78
22	يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب المستوى الدراسي	79
23	يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الوكلات البنكية	80
24	يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الجنس	81
25	يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الوظيفة	82
26	يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الاقدمية المهنية	83
27	يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب المستوى الدراسي	84

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	الرقم
01	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي	**53**
02	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس	**62**
03	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة	**63**
04	الشكل رقم 04 الاعمدة البيانية لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	**64**
05	الاعمدة البيانية لتوزيع أفراد العينة حسب الاقدمية المهنية في القطاع البنكي	**65**

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
استبيان	**92**

المقدمة

المقدمـــــة

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، حيث أن نجاح أي اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على فعالية وكفاءة نظامه المصـــرفي والمالي، حيث يعد المركز الرئيســـي والاســـاســـي لتجميع المدخرات من الأشخاص والمؤسسات والشركات وتوجيهها نحو منح القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها وآجالها.

ينظر الى الائتمان المصرفي على أنه من أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك من خلال قبول ودائع العملاء ثم إعادة استثمارها في شكل استثمارات متنوعة أو قروض، ويمثل الاستثمار في القروض والتسهيلات الائتمانية الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات.

وتعد المخاطر الائتمانية أحد أنواع المخاطر التي تواجه إدارة المصارف إن لم تكن أهمها وذلك لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي لكل مصرف الا وهو الإقراض، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة المخاطر من خلال إتباع أساليب وقواعد محكمة لتحوط منها وتجنبها أو حتى التخفيف منها.

ومن أجل تفادي المخاطر يجب على القائمين على النشـــاط الائتماني محاولة التقليل من مســـتوها الى أدنى حد ممكن وذلك بإتباع الطرق والوســـائل المتاحة في ذلك وذلك بالعمل على التنبؤ بالمخاطر الممكن نشـــوئها عند منح القروض عن طريق إتباع نماذج التحليل الائتماني في دراســـة ملفات القروض، حيث يهتم هذا التحليل بالكشـــف عن أوجه المخاطر الممكن مواجهتها ولكن أمام حتمية انعدام درجة الخطر وجب على البنك قياس المخاطر المصاحبة لكل قرض بغرض اتخاذ القرار بشـــأن قبول منحه أو رفضـــه، لأنه لا يمكن للبنك العزوف نهائيا عن تقديم القروض، لذا أجريت الأبحاث في ذلك بغية استنتاج طرق وأساليب لقياس المخاطر الائتمانية وبالتالي المساهمة بقسط كبير في اتخاذ القرار الرشيد في ذلك.

لذا ستتمحور دراستنا حول تقييم آلية التحوط من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر لعينة من البنوك لولاية الوادي.

على ضوء ما سبق وعلى هذا الأساس فإن السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الموالي:

. كيف تقوم البنوك بتقييم آلية التحوط للحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟

ولمعالجة الإشكالية محل الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تولي البنوك أهمية في الاستعلام عن الزبون عند منح الائتمان؟
2. هل يهتم البنك بمتابعة القرض الممنوح؟

3. ما مدى اهتمام البنوك بوسائل معالجة مخاطر القرض
4. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.05 بين المتوسطات المحسوبة للعينة المدروسة للمتغيرات الشخصية (الجنس، الوظيفة ، الاقدمية المهنية ، المستوى الدراسي)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية واستنادا الى الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها قمنا بصياغة الفرضيات التالية التي سنحاول طرحها للمناقشة لاختبار مدى صحتها بإثباتها أو نفيها وذلك من خلال محور دراستنا:

1. تولي البنوك أهمية في الاستعلام عن الزبون عند منح الائتمان.
2. يهتم البنك بمتابعة القرض الممنوح.
3. يعطي البنك اهتمام بوسائل معالجة مخاطر القرض.
4. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.05 بين المتوسطات المحسوبة للعينة المدروسة للمتغيرات الشخصية (الجنس، الوظيفة، الاقدمية المهنية، المستوى الدراسي)؟

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي نزاول الدراسة فيه نقدي وبنكي.
- إضافة معلومات جديدة تدعم البحث العلمي.
- الرغبة في معرفة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية.
- يعتبر من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة المصرفية والمالية.
- تعتبر هذه الدراسة حديثة وهي تسلط الضوء على مدى تقييم آلية التحوط من المخاطر الائتمانية.
- دراسة المعايير والقواعد التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الإقراض.
- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.
- الدور الذي يلعبه التحوط في تفادي المخاطر المالية للبنوك وتقليل منها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهميتها في كونها تتناول موضـــوعا ذو أهمية في البنوك التجارية لمعرفة طرق الوقاية والتقليل من المخاطر في البنوك بالإضافة الى الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع نظرا للوضع الراهن الذي تمر به المؤسسات المالية

والبنوك والتي تستدعي إيجاد الحلول والطرق والأساليب الوقائية والسبل للتحوط والتقليل من هاته المخاطر والخروج بتوصيات.

أهداف الدراسة:

نأمل من خلال دراستنا المتواضعة هذه الى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم واستيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع أخطار القرض عند حدوثها بحيث لا تؤثر على البنك إلا بقدر قليل ومعقول.
- معرفة الأسباب التي أدت الى تعثر القروض.
- تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية العاملة في ولاية الوادي والتي تهدف الى متانة رأس المال.
- استقصاء أراء المهنيين في بعض البنوك التجارية بالولاية حول جملة من القضايا المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان وبناء مستقبل القرار الائتماني.

حدود الدراسة.

لتحديد مجال البحث كان لابد من وضع بعض الحدود التي تنتهي عندها الدراسة نوجزها في:

الحدود المكانية: كانت الدراسة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية الوادي وهي:

- البنك الوطني الجزائري BNA .
- القرض الشعبي الجزائري CPA .
- البنك الخارجي الجزائري BEA .
- بنك البركةBARAKA.
- بنك التنمية المحلية BDEL .
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطBANQNE CNEP .

الحدود الزمانية: لقد استغرقت مدة انجاز هذه الدراسة الميدانية حوالي شهر ماي 2024

منهجية الدراسة:

من المعروف أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه، لذا اعتمدنا المنهج الوصفي كأسلوب للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة الى المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي من خلال اسقاط الدراسة النظرية على الواقع متخذين مجموعة من البنوك التجارية نموذجا.

صعوبات الدراسة:

1. صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعطيات من البنوك التجارية محل الدراسة.
2. عدم اهتمام العمال في بعض البنوك التجارية محل الدراســة لاســتمارات الاســتبيان وعدم رغبتهم في الإجابة عليها لأسباب مختلقة وغير موضوعية.
3. قلة المراجع في المكتبة الجامعية حول مواضيع المخاطر الائتمانية.

مرجعية الدراسة.

تم الاعتمـاد على مجموعـة من المراجع بمختلف أنواعهـا في الجـانـب النظري والمتمثلـة في: الكتـب، المجلات، الاطروحات العلمية "رسائل الدكتوراه والماجستير" بالإضافة الى المقالات المتعلقة بموضوع الدراسة، أما على المستوى الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الاستبيانات الموزعة على الموظفين في البنوك التجارية محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل التحكم في الموضوع والالمام بجوانبه قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الابعاد الأساسية للموضوع واشكاليته، وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستندة من النتائج المتوصل اليها، وجاءت فصلي هذه الدراسة على النحو التالي:

الفصـــل الأول عنوناه الأدبيات النظرية والتطبيقية لمخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، والذي تناولناه في مبحثين ففي المبحث الأول تم عرض أم المفاهيم المختلفة لمخاطر الائتمان والتحوط منها والمبحث الثاني تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع إضافة الى إبراز القيمة التي اضافتها الدراسة الحالية للدراسات السابقة.

الفصل الثاني والمعنون بالدراسة التطبيقية لتقييم المخاطر الائتمانية لعينة من البنوك التجارية بالوادي، حيث تم تقسيمه أيضا الى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول النظام المصرفي أما المبحث الثاني تناولنا الدراسة الإستبيانية التي تم من خلالها عرض النتائج ومناقشـتها وتفسـيرها على ضـوء نتائج النظريات والدراسـات السـابقة حسـب خصـائص البيئة الجزائرية.

الفصل الاول

الادبيات النظرية والتطبيقية لإدارة الائتمان في البنوك التجارية

تمهيد:

تعد المخاطر الائتمانية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، لما لها من تأثير كبير على استقرار النظام المالي والاقتصادي بشكل عام فرغم التطور الإيجابي الذي شهدته المصارف إلا أنها تتعرض للعديد من المخاطر حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها البنوك في الوقت الحالي هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر مما يستوجب على البنوك القيام برسم سياسة ائتمانية لتفادي المخاطر والتحوط منها، وسنحاول من خلال هذا الفصل عرض مفاهيم أساسية حول عناصر الائتمان والمخاطر الائتمانية والتحوط منها وهو ما تناولناه في المبحث الأول أما المبحث الثاني سيتم عرض وتقييم الدراسات السابقة بالإضافة الى معرفة القيمة التي جاءت بها دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة.

المبحث الأول: الادبيات النظرية لإدارة الائتمان بالبنوك التجارية

يمثل الائتمان المصرفي جانبا مهما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك، وقلما نجد مشروع في الحياة العملية يعتمد في نشاطه على موارد الذاتية، بل أن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان المقدم من البنوك في صورة قروض أو غيرها، وتهتم البنوك عند منحها للائتمان بعوامل الضمان والربحية والسيولة ومن هنا جاءت ضرورة تخطيط سياسية للائتمان، وأصبحت عملية التخطيط تهدف في المقام الأول الى تحديد سياسة ائتمانية سليمة وتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة.

المطلب الأول: الائتمان في البنوك:

تنوعت وتعددت المفاهيم حول الائتمان، المصرفي شأنه شان الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية حيث يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين مقابل دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

أولا- مفهوم الائتمان:

ان أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض واصطلاحا هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض او المداينة ويراد به في الاقتصاد الحديث: ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها[1].

كما يعرف بأنه الثقة التي يوليها البنك لعملية في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينه ويتم بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه[2].

---

[1]– عبد العزيز الدغيم وآخرون، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص194

[2]– صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص15

ويعرف أيضا كونه عملية يتم بموجبها تمكين متعامل اقتصادي من استغلال مال حاضر أو مستقبلي في تمويل نشاط اقتصادي معين.

ويمكن تعرفه بأنه العملية التي تضم وعد من هيئة معينة بوضع رؤوس أموال تحت تصرف شخص معنوي أو مادي لمدة زمنية معينة ما يدل على وجود طرفين هما مانح القرض البنك والحاصل عليه العميل[1].

ويقصد به كذلك " تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر" [2].

ثانيا- مفهوم سياسة الائتمان:

إن إعدادا سياسة ائتمانية واضحة للبنك من المهام الأساسية للقائمين على إدارته بغية وضع إطار عام وإيجاد معايير محددة، يسترشد بها متخذو القرارات الائتمانية على مستواه، وهناك عدة تعاريف لسياسة الائتمانية منها:

- تعرف السياسة الائتمانية هي مجموعة المبادئ والاسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وأنواعها وآجالها الزمنية، وشروطها[3]
- السياسة الائتمانية هي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا بالبنك وتتقرر فيها مجالات استخدام الأموال، وأهم قواعد منح الائتمان بغرض التأكد من سلامة القروض التي يمنحها وضمان تحقيقه عوائد مرضية، وتنمية أنشطته، مع توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مختلف مراحلها[4].
- السياسة الائتمانية هي مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات الائتمان وتلك التي تحدد ضوابط منح الائتمان ومتابعتها وتحصيله.

[1] –عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية" المخاطر وأساليب تسييرها** "، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، ص ص37 38.

[2] –عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000، ص103

[3] – صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص20

[4] – أسعد حميد العلمي، **إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2013، ص149

- كما يمكن تعريفها بأنها مجموعه القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض وتلك التي تحدد روابط منح هذا القروض ومتابعتها وتحصيلها.

وبناء على ذلك فان سياسة الإقراض في البنوك التجارية يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة وان تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة لجميع المستويات الادارية المعنية بنشاط الإقراض[1].

❖ **أهمية سياسات الائتمان المصرفي:**

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله الائتمان المصرفي أن تكون لديه سياسات مكتوبة للإقراض والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ووجود هذه السياسات في البنوك التجارية راجعة لأهمية التي تكسبها والتي نذكر منها ما يلي:

- تقريب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات وتصرف داخل الإطار العام للسياسة.
- إن وجود سياسة مكتوبة في الائتمان المصرفي يعد دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.
- تحديد سياسة الائتمان أسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رؤوس الأموال.
- توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ.
- توفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف دون الرجوع للمستويات العليا ووفقا للموقف طالما انه داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[2]

❖ **أهداف السياسة الائتمانية:**

يمكن تصور أهم أهداف السياسة الائتمانية في أي بنك على النحو الآتي:

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
- ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياجات تراكم من سلامة ومتانة المركز المالي للبنك.
- التوافق مع الاتجاه العام لأهداف السياسة الاقتصادية الوطنية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من مواردها فيها.

[1] – عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195

[2] – عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص50، 51.

- التوافق العام بين اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية في عدم اقتراض المشروعات من شأنها تقوم بتهديد المجتمع[1].

ثالثا ـ العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار الائتماني وتعيقه تنفيذه بشكل كبير، ومن بين هذه العوامل الأكثر أهمية ما يلي:

- **العوامل الخاصة بالعميل:**

بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، رأس المال، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم[2].

- **العوامل الخاصة بالبنك:**

ويمكن ابراز هذه العوامل فيما يلي:

- ✓ درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع من جهة، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع من جهة ثانية.

- ✓ نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منحه.
- ✓ القدرات التي يمتلكها المصرف خاصة الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي والتكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة[3].
- ✓ الهدف العام الذي يسعى المصرف الى تحقيقه يحدد مدى استعداده لمنح الائتمان، والبنوك من خلال أنشطتها تسعى عادة الى تعظيم القيمة السوقية لأصحاب الثروة (المالكين) وتوسيع الحصة السوقية للبنك

---

[1] – شهبون لامية، **المخاطر البنكية وأثارها على التسهيلات الائتمانية، في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2015 /2016، ص25.

[2] – محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص70

[3] – محمد كمال كامل عفانه، **إدارة الائتمان المصرفي**، داراليازوري العلمية، الطبعة الأولى، ص ص 37 . 38

بالإضافة الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وإعادة إعمار البنية التحتية لمؤسساته لذلك تقوم هذه البنوك بتعبئة إمكانياتها لتحقيق أهدافها المنشودة[1].

- ✓ الحصة السوقية للبنك: كلما كان البنك رائدا في السوق المصرفي ويحوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته كلما كانت قابليته للإقراض كبيرة وكلما زادت إمكانيته على الاختراق والتغلغل في الأسواق، أما البنوك الحديثة فإنها لا تجد أمامها سوى العميل النزيه والذي يكون أمينا وجديا في تعاملاته أي العميل الذي ينطوي التعامل معه على درجة أقل من المخاطر[2].
- ✓ إمكانيات البنك المادية والبشرية: فكلما كان للبنك احتياطيات نقدية كبيرة وكفاءات إدارية مؤهلة ونزيهة وخبيرة في الشؤون الائتمان فكلما زادت درجة استعداده لمنح القروض دون أن ننسى التكنولوجيا الحديثة وما يمتلكه البنك من تجهيزات إلكترونية من قدرته على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي[3].

- **عوامل خاصة بالقرض:** ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- ✓ الغرض من القرض: فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل " قروض قصيرة الاجل " أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي" قروض طويلة الاجل "
- ✓ مدة القرض: وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.
- ✓ طريقة السداد: يتعين على المحلل الائتماني دراسة كيفية سداد القرض والتسهيلات الائتمانية وذلك لتقييم مدى ملائمتها للعميل والنشاط الممول والسياسة الائتمانية للبنك ويمكن أن يكون السداد دفعة واحدة أو على عدة دفعات دورية.
- ✓ مبلغ القرض: إن المعيار الاساسي لتحديد حجم الائتمان هو مدى تناسبه مع الغرض المطلوب لأجله، منح تسهيلات للعميل المقترض بأكثر من احتياجاته التمويلية يحمله تكاليف أكثر تأثير على ربحيته ونتائج أعماله، ويؤدي الى التصرف في ذلك الفائض من الأموال في أوجه غير النشاط المراد تمويله، كما أن منح العميل تسهيلات بأقل من احتياجاته التمويلية سوف يؤثر سلبا على توفير القدر اللازم من السيولة لإدارة نشاطه، ويعرضه لاختناقات متكررة تؤثر في قدرته على تسيير نشاطه والوفاء بالتزاماته[4].

---

[1] – صادق راشد الشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وتأثيرها على الازمات المالية**، بحيث مقدم في ملتقى العلمي الثالث، جامعة الاسراء الاهلية، الأردن، أفريل، 2009، ص15

[2] – صادق راشد الشمري، المرجع السابق، ص15

[3] – عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص197

[4] – محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر لمصرفية والقانونية**، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2002، ص47

- **العوامل الخاصة بالقيود والتشريعات القانونية:**

✓ نسبة الاحتياطي القانوني: تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع الموجودة لديه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به نقد، وهنا تجدر الإشارة الى أن قدرة البنك على خلق الودائع ومن ثم قدرته على تقديم الائتمان يتناسب عكسيا مع نسبة الاحتياطي القانوني، فإذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية فإن يتجه الى الحد من الائتمان وذلك برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مما يدفع بالبنوك التجارية الى التشدد في تقديم قروض جديدة والعمل على تصفية القروض القائمة أما في حالات الركود والكساد فإن البنك المركزي يلجأ الى تخفيض هذه النسبة فتزيد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان[1].

المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه يرغب في ذلك لسبب أو لأخر[2].

أولا : مفهوم المخاطر و ادارتها:

يمكن تعريف المخاطر بأنها احتماليه مستقبليه قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها. بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئه البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال البنك، وأصوله وإراداته ووضع الخطة المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها لتخفيف من أثارها إن لم يمكن القضاء على مصدرها[3].

[1]– سامر الجلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص83

[2] – حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف الاستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000، ص210.

[3]– محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة **المخاطر في المصارف الإسلامية** ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، طبعه الأولى 2020، ص ص7.

❖ **تعريف المخاطر:**

المخاطر(RISK) وحسب تعريف (ISO/IEC Guide73) هي عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه .

إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثل: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث الموت والدعاوي القضائية) ومن جهة أخرى فان إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فان جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر.

❖ **خطوات عمليه إدارة المخاطر:**

وتتمثل هذه الخطوات في الآتي:

- التحضير. – تحديد المخاطر. – التعرف على المخاطر.
- التقييم . – التعامل مع المخاطر. – وضع الخطة.
- التنفيذ . – مراجعه وتقييم الخطة .[1]

❖ **مفهوم المخاطر الائتمانية:**

أ- **تعريف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الضيق:**

هي احتمال قائم دائما بعدم القيام الطرف المقابل للبنك (العميل المدين) بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وبكافة الشروط والأوضاع وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقا.

ويترتب على هذا التعريف للمخاطر الائتمانية الحقائق الاتية:

- أن احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه البنك احتمال قائم دائما.
- درجة تحقق هذ الاحتمال في المستقبل غير معلومة للبنك بدقة كاملة.
- يتراوح تحقق هذا الاحتمال في المستقبل بين الصفر و100%.

[1]– محمد الفاتح محمود بشير المغربي، المرجع السابق، ص ص7. 8.

ب- **تعريف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الواسع:**

هي احتمالات قائمة دائما بعدم قيام الأطراف المقابلة للبنك (اطراف متعددة) للوفاء بالتزاماته اتجاه البنك وبكافة الشروط والأوضاع في اجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقا .

ويتسع المفهوم الواسع لتعريف المخاطر الائتمانية ليشمل كافة الأنشطة الأخر[1] والمصرفية التي يقوم بها البنك مثل:

- اصدار تعهدات او ضمانات او قبولات.
- ايداعات لدى المراسلين في الخارج.
- ايداعات لدى بنوك محلية.
- عمليات الصرف الأجنبي
- عقود المستقبليات والخيارات
- الاستثمار في الأوراق المالية[2] .

❖ **تعريف إدارة العمليات الائتمانية:**

يقصد بإدارة العمليات الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية.

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحها كما يلي:

المنهج الأول:

ويعرف بـ " المنهج التمييزي " ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية لعميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

المنهج الثاني: يعرف بـ " المنهاج التجريبي " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الاوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان[3].

[1] – أحمد عبد العزيز الالفى، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مصر، رقم الإيداع 8425-98، ص176

[2]– أحمد عبد العزيز الالفى، المرجع السابق ص176

[3] – خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال** ، إدارة الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى، 2019، ص 108.107

ثانيا- أسباب المخاطر الائتمانية ومصادرها في البنوك:

❖ **أسباب المخاطر الائتمانية:**

هناك وجهات كثيرة في تفسير مخاطر القروض وتحديد مصادرها وأسبابها سواء كان ذلك في مبلغ الائتماني (القرض والفوائد مثلا)، أو في أوقات السداد، وبالتالي عدم قدرة العميل عن التسديد أو التعذر عن ذلك إنما هو وليد عدة مسببات فقد ترجع الى العميل أو نشاطه أو غيرها ويمكننا تحديد أسباب المخاطر البنكية كما يلي[1]:

المخاطر العامة:

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة الى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل.....الخ

المخاطر المهنية:

وهي تلك المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة، والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج،

والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:

وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والاصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي الى عدم التسديد ويمكن تقسيمها الى عدة مخاطر وهي:

الخطر المالي:

وهو مرتبط بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج ...الخ. وهذ بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

[1]– محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 360

مخاطر الإدارة:

وهي مجمل المخاطر مرتبطة بنوعية الإدارة القائمة في المنظمة من حيث خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي الى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

الخطر القانوني:

وهو مرتبط أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة التي يتعامل معها البنك ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن تقوم بمراعاتها هي[1]:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، ذات مسؤولية محدودة، شركة التضامن ...الخ.
- السجل التجاري ووثائق الايجار والملكية.

- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.
- علاقة المسيرين بالمساهمين[2].

خطر البلد:

لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، ويظهر هذا الخطر عند تقديم لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل للعملة الصعبة للبلد الذي يمارس فيه نشاطه وبالتالي تؤثر مجمل هذه الظروف سلبيا على إمكانية المقترض في النشاطات والتوزيع.

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو لفرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبيا على إمكانياته في النشاط والإنتاج.

[1]– محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، المرجع السابق، ص 360

[2] – محمد مطر، المرجع السابق، ص 360

ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعاريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي نظرا لوجود نوع من التداخل فيما بينها.

خطر البلد وخطر القرض:

لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض ، ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملائمة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر الى موقعه الجغرافي، بالإضافة الى ذلك في حالة العمليات الدولية ، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسو بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية، أو تنظيمات حكومية، أو حتى دولة، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج[1].

خطر البلد والخطر السياسي:

يعبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد لان عدم الاستقرار السياسي للدولة ما يؤدي الى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:

- إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود.
- تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية.
- تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال.
- التأميم بالتعويض أو بدونه.
- رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة.
- من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج[2].

خطر البلد والخطر الاقتصادي:

وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية

[1] – حفيان جهاد، **أدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة ، قسم العلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011–2012 ، ص ص 12 – 13

[2]– حفيان جهاد، المرجع السابق ، ص ص 12 – 13

مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بتسديد ديونها وتحويل الى الخارج، إذن هذا الخطر هو مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (خطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض) متواصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع مخاطر القرض، وتتسبب الازمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية[1].

❖ **مصادر المخاطر الائتمانية في البنوك:**

تأتي مصادر المخاطر الائتمانية من مصادر مختلفة ومتعددة ومتشابكة، منها المصادر الداخلية وأخرى خارجية فالمصادر الداخلية يمكن تجنبها بالقضاء على أسباب نشأتها، ولكن المصادر الخارجية لا يمكن تجنبها ولا يكون أمام البنك إلا خيار واحد هو التعامل الكفء مع هذه المخاطر ونتناول فيما يلي كل منها بشيء من التفصيل[2].

1. المصادر الخارجية:

- **قصور الرقابة الخارجية:**

يعد قصور أجهزة الرقابة الخارجية في أداء وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية للمخاطر الائتمانية ومن أهم أسباب ارتفاعها في عدد كبير من الدول وخصوصا الدول النامية وفي مقدمة أجهزة الرقابة الخارجية للبنوك المركزية بالطبع، فكلما كانت الرقابة قاصرة وغير فعالة كلما كان المجال مفتوحا لضعف الأداء الائتماني بشكل عام ومن أهم صور قصور وظيفة الرقابة الخارجية:

- الاعتماد على الرقابة الشكلية فقط.
- الاعتماد على أسلوب العينة في فحص عمليات الائتمان المصرفي وعلى فترات متباعدة.
- عدم الاعتماد على مؤشرات الفنية لمنح الائتمان المصرفي والاعتماد على التقييم بالضمانات وعلى معدلات النمو الاجمالية لقياس حجم النشاط الائتماني فقط.

- **التدخل الحكومي:**

يرتبط التدخل الحكومي كمصدر من مصادر مخاطر الائتمان الخارجية بقصور الرقابة الخارجية الى حد كبير، فتقوم بعض الحكومات بالتدخل المباشر في أعمال البنوك وخصوصا بالنسبة لمنح الائتمان المصرفي، وتفرض بعض الحكومات على البنوك تمويل مشروعات معينة ترغب الحكومة في إنشائها مع الإهمال الكامل لجميع الأسس والأعراف المستقرة في منح الائتمان المصرفي. وقد تتنازع الرقابة على البنوك جهات وهيئات

[1] – بوسبعين سامية، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة 2009. 2016، شهادة لنيل ماستر أكاديمي ، قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2017.2018 ، ص ص 9 . 10

[2] – أحمد عبد العزيز الألفي ، مرجع سبق ذكره، ص185

متعددة بخلاف البنك المركزي، وتمارس هذه الجهات سلطات وصلاحيات واسعة على البنوك وهي جهات غير مؤهلة فنيا للتدخل في أعمال البنوك. ويؤدي مثل هذا التدخل المتعدد في أعمال البنوك الى تضارب القرارات والى منح ائتمان مصرفي رديء أو دون المستوى في أحيان وأحوال كثيرة وهذا يعكس مستويات مرتفعة للغاية من المخاطر الائتمانية من مصدر لا يمكن للبنوك السيطرة عليه أو التحكم فيه من جانبها.

- **الضغوط السياسية وضغوط الملاك:**

يرتبط هذا المصدر كمصدر للمخاطر الائتمانية بالمصدر السابق وهو التدخل الحكومي، ففي أحيان وأحوال غير قليلة يتعرض القرار الائتماني لضغوط من أطراف متعددة، فقد تمارس السلطات السياسية المحلية ضغوط على متخذي القرارات الائتمانية بغرض الموافقة تقديم التمويل لمشروعات معينة، وقد يمارس بعض كبار المساهمين[1] من ملاك البنك سواء الوطنيين أو الأجانب ضغوط على متخذي القرارات الائتمانية لتمويل بعض العملاء.

وعندما يتعرض القرار الائتماني للضغوط فإنه يصدر بعيدا عن الأسس الفنية والأعراف المستقرة في منح الائتمان المصرفي وينعكس هذا بالضرورة في صورة مخاطر ائتمانية مرتفعة للغاية.

- **قصور الموارد التمويلية:**

يعد قصور الموارد التمويلية في الاقتصاد أحد مصادر المخاطر الائتمانية، ففي الدول النامية والتي تعاني إقتصادياتها من قصور حاد في الموارد التمويلية المتاحة للاستثمار تواجه البنوك العاملة فيها مخاطر ائتمانية مرتفعة وذلك بسبب اعتماد المشروعات فيها على الائتمان المصرفي بدرجة كبيرة جدا لتمويل عملياتها المختلفة وذلك لعدم وجود مصادر تمويل أخرى لضعف أسواق رأس المال فيها، ويلقى بجزء كبير من عبء التمويل على عاتق البنوك والتي تكون في وضع لا يمكنها من الاستثمار في الأوراق المالية لضعف أسواق رأس المال فيها وضيق نطاق النشاط الاقتصادي، فتنشأ وتزداد المخاطر الائتمانية نتيجة قصور الموارد التمويلية وضعف أسواق رأس المال وضيق البدائل المتاحة للبنوك للاستثمار فيها (بخلاف منح الائتمان المصرفي).

- **ضعف وجمود الجهاز الإنتاجي وتقلب الأسواق:**

تنشأ المخاطر الائتمانية وتزداد عندما يعمل البنك في اقتصاد يتصف جهاز الإنتاجي بالضعف والجمود، وهذه الخاصية من خصائص اقتصاديات الدول النامية. حيث تكون المشروعات المستفيدة من الائتمان المصرفي غير قادر على التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية السريعة وتكون هذه المشروعات غير قادر على تحقيق أرباح كافية تمكنها من خدمة ديونها.

[1] – أحمد عبد العزيز الألفي ، المرجع السابق ، ص185

كما تنشأ المخاطر الائتمانية وترتفع عندما يعمل البنك مع أسواق غير مستقرة تتعرض لتقلبات حادة، حيث يفشل الجهاز الإنتاجي الذي يمثل جانب العرض وجانب المقترضين في الاستجابة السريعة للتغيرات في طلب الأسواق، وينعكس ضعف وجمود الجهاز الإنتاجي وتقلب الأسواق على البنوك في صورة ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية التي تواجهها وذلك بالمقارنة بعمل البنوك في اقتصاديات يتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة وتتميز أسواقها بالاستقرار النسبي[1].

- **معدلات التضخم المرتفعة:**

يعد التضخم مصدرا من مصادر المخاطر الائتمانية، حيث يمارس التضخم آثار على كافة المتغيرات الاقتصادية، وفي ظل معدلات التضخم المرتفعة وفي ظل عدم وجود نظم للمحاسبة في ظل ارتفاع الأسعار. يصعب الى حد كبير الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية بصورة دقيقة وبالتالي يكون التحليل المالي والتدفقات النقدية واحتساب التكلفة الاستثمارية للمشروعات غير دقيقة ويترتب على ذلك صعوبة دراسة الاحتياجات التمويلية للمشروعات المختلفة، كما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة الى انخفاض في القوة الشرائية للنقود والتي تؤدي بدورها الى انخفاض الطلب على المنتجات وهذا يضر بالمنتجين ويؤثر بالسلب على معدلات المبيعات وعلى حجم الأرباح فتنخفض مقدرة المنتجين المقترضين على خدمة ديونهم والوفاء بالتزاماتهم تجاه الغير ومنها البنوك بالطبع، كما تحول معدلات التضخم المرتفعة دون إعداد حسابات قومية دقيقة. ولهذا فإن معدلات التضخم المرتفعة تعكس مستويات مرتفعة من مخاطر الائتمانية والعكس صحيح.

- **ضعف التشريعات:**

أيضا من مصادر المخاطر الائتمانية الخارجية ضعف التشريعات السائدة لمنح الائتمان المصرفي، من أمثلة ضعف التشريعات:

- عدم الالتزام بإمساك الدفاتر المالية المنتظمة من جانب المشروعات المستفيدة من الائتمان المصرفي.
- ضعف التشريعات الضريبية والتهرب الضريبي والاعتماد على الضرائب الغير مباشرة.
- ضعف التشريعات الخاصة بتنظيم رفع الدعاوي القضائية ضد البنوك وكذلك التنفيذي على الضمانات والتي تسجل رسمية حيث ويودي عدم الالتزام بإمساك الدفاتر المالية المنتظمة وضعف التشريعات الضريبية الى عدم مقدرة البنوك من الاعتماد على القوائم المالية المقدم من عملائهم لعدم دقتها ولعدم تعبيرها عن حقيقة انشطتهم، وتقوم البنوك بما لديها من بيانات ومعلومات بتعديل هذه البيانات لتجعلها أقرب ما تكون الى الواقع وتجد صعوبة كبيرة جدا في إجراء ذلك.

كما أن ضعف بعض التشريعات الخاصة إجراءات التقاضي والتنفيذ على الضمانات يؤدي في أحيان كثيرة الى ان يصبح العميل المدين في موقف أقوى من البنك الدائن اعتمادا على عامل الوقت وعلى

[1]– أحمد عبد العزيز الألفي ، المرجع السابق ، ص187

بعض التشريعات [1] العقيمة والمعوقة والبالية والتي تجعل العميل المدين في مركز قانوني أفضل من البنوك الدائنة في أحوال كثيرة وهذه الأوضاع الشائعة في الدول النامية وتعكس هذه الأوضاع مستوى مرتفع من المخاطر الائتمانية.

2. المصادر الداخلية:

- **غياب السياسة الائتمانية أو قصورها:**

من أهم أسباب ارتفاع المخاطر الائتمانية عدم وجود سياسة ائتمانية معتمدة ومكتوبة للعمل بها داخل البنك لأن السياسة الائتمانية هي الدستور الذي يحكم العملية الائتمانية، كما يعد وجود سياسة ائتمانية قاصرة وغير جيدة وغير رشيدة من مصادر المخاطر الائتمانية ومن أهم أسباب ارتفاعها أيضا.

ففي ظل عدم وجود سياسة ائتمانية معتمدة ومكتوبة أو في ظل وجود سياسة ائتمانية غير جيدة يتحول العمل الائتماني الى عمل عشوائي غير منظم ويخضع بدرجة كبير للتقدير الشخصي وللأهواء ويستحيل على أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية أداء وظائفها لعدم وجود معايير مرسومة لأداء الرقابة، يستلزم وضع معايير مسبقة للقيام على أساس قياس مدى الالتزام بهذه المعايير من عدمه.

ويترتب على عدم وجود السياسة الائتمانية غياب الحدود القصوى التي تحكم التركز الائتماني وبالتالي ترتفع المخاطر الائتمانية الناشئة عن تركيز الائتماني العشوائي والغير محكوم بمعايير وحدود قصوى.

- **الاعتماد المفرط على الضمانات:**

يؤدي الاعتماد المفرط على الضمانات الى منح تسهيلات ائتمانية تفوق القدرة الاستيعابية أو الطاقة الاستيعابية لنشاط وإمكانية العميل وتؤدي الى الخلل في الهيكل التمويلي لنشاطه كما يعد الاعتماد على الضمانات من الأسباب الرئيسية لحالات الفشل الائتماني وذلك لان الاعتماد على الضمانات وحدها يعكس إهمال مؤشرات الجدارة الائتمانية الأخرى.

- **الافراط في السحب على المكشوف:**

يعد الافراط في السحب على المكشوف أو بدون ضمان من أهم مصادر المخاطر الائتمانية وعلى الرغم من أن السحب على المكشوف من الأعراف الائتمانية المعمول بها والتي سيستمر العميل بها طالما تقوم البنوك بمح الائتمان المصرفي فهو ليس قاعدة أو الأصل في منح الائتمان المصرفي، فهو يمنح بصورة مؤقته واستثنائية وغير متكررة لعملاء يتمتعون بمراكز مالية وائتمانية ممتازة، فالسحب على المكشوف لا يجب أن يمنح بغرض المجاملة أو الاعتماد على الثقة الزائدة في العميل[2] أو بغرض تدعيم المنافسة وتوسيع دائرة نشاط

[1] – أحمد عبد العزيز الألفي ، المرجع السابق ، ص ص 187–188

[2] – أحمد عبد العزيز الألفي ، المرجع السابق ، ص ص189– 190

البنك الانتمائي، ويؤدي الافراط فيه الى ارتفاع حدة المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك ويعد من المصادر العامة للمخاطر الائتمانية.

- **الافراط في التجاوزات:**

يجب ان يكون التجاوز عن حدود المصرح بها لضرورة او لحاجة ملحة تمليها ظروف طارئة تحيط بنشاط العميل وتكون موضع تقدير السلطة الائتمانية المانحة، ويعتبر التجاوز استثناء من الإجراءات الائتمانية، وتتخذ القرارات الائتمانية الخاصة بإقرار التجاوزات في عجالة ولا تخضع لدراسة دقيقة ومتأنية وتحمل في طياتها المستويات من المخاطر الائتمانية ومن هنا فإن الافراط في التجاوزات يعد من مصادر المخاطر الائتمانية الممكن تجنبها وإلى حد كبير جدا.

إهمال التحليل المالي لمراكز العملاء:

يعد إهمال أو قصور التحليل لمراكز العملاء التسهيلات الائتمانية من المصادر الرئيسية للمخاطر الائتمانية ومن أسباب ارتفاعها، فالتحليل المالي بأدواته المختلفة يكشف لمتخذي القرار الائتماني عن مراكز القوة والضعف في نشاط ومركز العميل ويساعد في تقييم مدى كفاءة العميل ونجاحه في إدارة ناشطة، ويعتمد القرار الائتماني ويخضع لقدر كبير جدا من التقدير الشخصي لمتخذ القرار الائتماني ولا يتصف التقدير الشخصي بالموضوعية بأي حال من الأحوال.

- **الثقة الزائدة في بعض العملاء:**

يرجع ذلك إلى اعتماد البنك على الثقة الزائدة في بعض العملاء عند منح الائتمان المصرفي واغفال الأسس الفنية والأعراف الائتمانية المستقرة في منح الائتمان وعلى الرغم من أن قرار منح الائتمان يعد قرار قوامه الثقة في العميل حيث لا ائتمان بلا ثقة، فقرار الائتمان لا يعتمد على عنصر الثقة فقط واهمال مؤشرات الجدارة الائتمانية الأخرى، فالاعتماد على العملاء والثقة الزائدة لا يعتبر معيارا كافيا ومؤهلا بل يعتبر مؤشر مكملا وليس بديلا عن دراسة كافة المؤشرات الفنية الأخرى للجدارة الائتمانية.

حدة المنافسة على جذب بعض العملاء:

في أوقات انخفاض الطلب على الائتمان المصرفي تقوم بعض البنوك بإشعال حدة المنافسة فيما بينها بغرض جذب بعض العملاء للتعامل معها، حيث تقوم البنوك بتقديم المزيد من التسهيلات للعملاء وتهدر الأسس والمعايير الفنية في منح الائتمان وتمنح بعض العملاء الاستثناءات من القواعد والمعايير والضوابط والإجراءات الائتمانية ويتم منح بعض التسهيلات الائتمانية في عجالة وبدون دراسة متأنية، وبالتالي ينتج عنها ائتمان غير جيد ورديء يعكس مستوى مرتفع من المخاطر الائتمانية التي[1] يواجهها البنك وهذه الأوضاع غير الصحية للمنافسة مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا، يكون الائتمان المصرفي المملوك في ضل هذا الوضع غير منتج ولا يضيف الاقتصاد القومي إلا المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك.

[1]– أحمد عبد العزيز الألفي ، المرجع السابق ، ص191

- **الاختلال بين السلطة والمسؤولية والكفاية الفنية:**

يعد هذا الاختلال للمستويات الإدارية المختلفة التي تخول سلطة منح الائتمان المصرفي داخل الهيكل التنظيمي للبنك من مصادر المخاطر الائتمانية، فيجب ان يكون هناك توازن بين السلطة الائتمانية والمسؤولية ومستوى الكفاية الفنية لكل مستوى اداري، فاذا اعتمدت هذه الأخيرة تسهيلات ائتمانية دون مراجعة واعتمدت على توصيلات الإدارات الائتمانية فهذا يعني هذه السلطة الائتمانية غير مؤهلة فنيا لاتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، وتلقى مثل هذه السلطة على المستويات الإدارية الأدنى بالعبء الأكبر من المسؤولية بدعوى ان هذه المستويات الأدنى هي التي قامت بإعداد الدراسات الائتمانية وينعكس هذا الاختلال على القرار الائتماني حيث يصدر متضمنا مخاطر الائتمانية المرتفعة.

- **الاختلال في تفويض الصلاحيات الائتمانية:**

من اهم صورة هذه الاختلالات في تفويض السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل البنك الاعتماد على المركزية الشديدة او اللامركزية الشديدة عند تقرير حدود الصلاحيات الائتمانية وذلك دون التدرج في تفويض السلطات الائتمانية وفقا لتدرج الهيكل التنظيمي للبنك.

فالائتمان المصرفي الممنوح وفقا لمركزية الصلاحيات الائتمانية يتصف بارتفاع المخاطر التي تنعكس على قرار منح الائتمان المصرفي جميع سلبيات مركزية العمل الإداري ونفس الشي بالنسبة الى اللامركزية الشديدة يتضمن مخاطر مرتفعة، حيث يتم تفويض الصلاحيات الائتمانية وفقا لهذا الأسلوب لمستويات إدارية دنيا قد لا تتوفر فيها الخبرة والكفاية الفنية الكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.

ومن هنا فان التدرج في تفويض الصلاحيات الائتمانية وفقا لتدرج الهيكل التنظيمي للبنك امر مرغوب ويؤدي الى تدنية المخاطر الائتمانية.

- **قصور دراسة احتياجات العملاء التمويلية:**

يترتب على القصور في دراسة احتياجات العملاء التمويلية، إما ان تكون التسهيلات الائتمانية ممنوحة لهم اكثر او اقل من اللازم لاحتياجاتهم التمويلية، فعندما تكون اكثر من الاحتياجات اللازمة فهذا يعني تحميل العميل بأعباء خدمة دين اكثر من المقدرة الاستيعابية لنشاطه ويفتح الباب الى تسرب جزء من هذه التسهيلات خارج النشاط وعدم استثمارها فيه، ويؤدي ذلك الى زيادة احتمالات تعثر هذا العميل في السداد، ومن هنا ترتفع المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة جدا وعندما تكون[1] التسهيلات الائتمانية اقل من اللازم فهذا يعرض نشاط العميل للتعرض للاختناقات ويؤثر بالسلب على معدلات التشغيل والدوران ويؤدي الى انخفاض صافي التدفقات النقدية المتولدة من النشاط والمصدر الطبيعي لسداد، ويؤدي ذلك الى زيادة احتمالات تعثر في السداد ومن هنا ترتفع المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة جدا.

[1] – أحمد عبد العزيز الألفي ، المرجع السابق ، ص ص191– 193

- **ضعف الرقابة على توثيق عقود القروض والتسهيلات الائتمانية:**

يؤدي ضعفها الى ارتفاع المخاطر الائتمانية، ففي ظل ضعف الرقابة على توثيق هذه العقود، وعندما تتعذر عمليات العميل يدخل في دائرة الفشل الائتماني فيكون من المتعذر على البنك اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل المتوقف عن السداد بسبب تراخي البنك في توثيق عقود التسهيلات الممنوحة لهذا العميل، ويكون هذا التراخي لعدة دوافع هي الثقة الزائدة في العميل او بدافع المجاملة او بدافع منافسة البنوك الأخرى، وعادة ما يقوم العميل بالتراخي في استكمال إجراءات توثيق عقود القروض والتسهيلات اذا ما قام بصرفها قبل توثيق عقودها.

ولا شك ان المخاطر الائتمانية الناشئة عن عدم توثيق عقود القروض والتسهيلات الائتمانية قبل استخدامها من جانب العملاء الممنوحين.

- **غياب التحليل السليم للأنشطة والقطاعات الاقتصادية:**

من مصادر المخاطر الائتمانية أيضا عدم قيام بعض البنوك بتحليل اتجاهات الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة بالدرجة التي تمكنها من التعرف على التطورات التي تلحق بها وعلى التنبؤ بأوضاعها المستقبلية، وفي ظل غياب مثل هذه التحليلات او عدم دقتها ترتفع درجة المخاطر الائتمانية حيث تصدر قرارات منح الائتمان المصرفي دون ان تتوفر لدراستها قاعدة معلومات او بيانات عن هذه القطاعات والأنشطة الاقتصادية المستفيدة من التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة من البنوك.

- **غياب المعايير الفنية لتصنيف الأصول وحساب المخصصات:**

في ظل غياب المعايير الفنية لتصنيف الأصول وحساب المخصصات الفنية ترتفع المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة جدا حيث يتم الاعتماد على التقدير الشخصي والخبرة الشخصية في تصنيف محفظة القروض والسلفيات واحتساب المخصصات الى تصنيف الأصول بشكل لا يعبر تعبيرا واقعيا عن مدى جودتها (الأصول الجيدة ودون المستوى والمشكوك في تحصيلها والأصول الرديئة) ويؤدي الى تكوين مخصصات فنية غير كافية وغير معبرة عن حجم ونوع المخاطر الملائمة والملازمة لحجم وتصنيف محفظة القروض والسلفيات والى إخفاء جانب كبير من المخاطر الائتمانية وإظهار المركز المالي للبنك بصورة غير صحيحة وغير دقيقة[1].

فوجود المعايير الفنية لتصنيف الأصول وحساب المخصصات ضرورة حتمية للحد من المخاطر الائتمانية لها دلالتها الرقابية والوقائية.

- **قصور الرقابة الداخلية:**

في ظل قصور أو ضعف نظم الرقابة الداخلية في البنك تتصاعد حدة المخاطر الائتمانية، مما يتطلب احكام الرقابة والضبط الداخلي على مختلف عمليات ونشاط البنك، حيث لا تقتصر وظيفة الرقابة على الرقابة

[1]– أحمد عبد العزيز الألفي ، المرجع السابق ، ص194

والمراجعة المحاسبية فقط، بل يجب أن تتناول العملية الائتمانية بمراحلها المختلفة، كما يؤدي وجود الرقابة الداخلية الفعالة الى أداء العملية الائتمانية وفقا للمعايير والإجراءات المرسومة لها في السياسة الائتمانية لبنك بدرجة كبيرة، أما في حالة قصور الرقابة الداخلية أو ضعفها فعادة ما يتم تجاهل هذه المعايير والإجراءات الائتمانية، وينعكس ذلك على أداء العملية الائتمانية وفي صورة مخاطر ائتمانية مرتفعة.

- **اغفال الالتزامات العريضة:**

أغفال البنك للالتزامات العريضة المصاحبة لبعض العمليات الائتمانية مصدر من مصادر المخاطر الائتمانية واطمئنان البنك الى هذه الالتزامات مجرد.

التزامات وقيود دفترية وغير قائمة ومن النادر أن تتحقق فعلا، فالالتزامات العريضة هي التزامات متوقعة ويتوقف تحقيقها في المستقبل على حدوث وقائع معينة، ويجب أن يتم تقييمها دائما على أنها التزامات متوقعة وقد تتحقق في المستقبل ويتم أخذ إمكانيات تحققها في المستقبل في الاعتبار عند اعداد الدراسات الائتمانية المرتبطة بها.

- **ضعف الاستعلامات وقصورها:**

الضعف الاستعلامات عن عملاء الائتمان المصرفي من مصدر المخاطر الائتمانية، فهذا الضعف يؤدي الى عدم احاطة متخذ القرار الائتماني بالمعلومات الكافية عن مركز العميل في السوق والبنوك وسمعته الشخصية والتجارية، ويؤدي ذلك بالطبع الى منح الائتمان دون مراعاة كافة الظروف والأوضاع المحيطة بنشاط العميل أو سمعته.

ومن صوره الاعتماد على مصادر معلومات غير دقيقة، كما أن عدم تجديد الاستعلامات وتحديثها من صور القصور والضعف أيضا، لهذا تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب ضعف وقصور أجهزة الاستعلامات.

ويعد الاستعلام بمثابة كشف أو إنذار مبكر يمكن البنك في أحوال كثيرة من التدخل الائتماني الوقائي لتصحيح مسار العميل[1].

ثالثا- أنواع المخاطر الائتمانية في البنوك ومبادئها:

❖ **أنواع المخاطر الائتمانية:**

يمكن تحديد مخاطر الائتمان وفقا لمصادرها كالاتي:

- **مخاطر المتعلقة بالمقترض:**

ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

✓ أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض ويتم التأكد من الأهلية من خلال وثائق اثبات الشخصية.

[1] – أحمد عبد العزيز الألفي، المرجع السابق، ص ً 194 . 195

- ✓ السمعة الائتمانية للمقترض.
- ✓ الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض ومدة تأثير ذلك على أوضاعه المالية.
- ✓ الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل.
- ✓ مقدرة المقترض وإمكانيات تعزيزها وتطويرها بالمستقبل.

- **مخاطر المتعلقة بالقطاع يعمل فيه المقترض:**

إذا ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه المقترض إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

- **المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:**

وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية الى أخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية، فمثلا مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري كما أن الاقراض للمقاولين ترتبط مخاطره بكفاءة المقاول وخبرته وملاءته وإدارته.

- **مخاطر المتعلقة بالظروف العامة:**

ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية والقانونية فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل ظروف الرواج والازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

- **مخاطر المتصلة بالغير:**

وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية[1].

- **مخاطر مرتبطة بأخطاء المصرف:**

ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان. ومن هذه الأخطاء هو عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع[2].

وإن إدارة مخاطر الائتمان الفعالة تدرك ضرورة تحديد وقياس مراقبة مخاطر الائتمان، بالإضافة الى المحافظة على مستويات كفاية رأس المال والتي تمكنها من تغطية الخسائر التي قد تترتب عن مخاطر الائتمان مما يساهم في نجاح أي مؤسسة مصرفية على المدى الطويل[3].

---

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون ، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان 2012 ، ص 93

[2] – شقيري نوري موسى وآخرون، المرجع السابق، ص ص 93. 94

[3] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر، افراد، إدارات، شركات، بنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 244–245

وأصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بمبادئ وأسس إدارة المخاطر الائتمانية في سبتمبر 2000 حتى تشجع المراقبين المصرفيين على المستوى الدولي، على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، وعلى الرغم من قبول تطبيق هذه المبادئ الواردة في الوثيقة على عملية الاقتراض، يجب أن تطبق على جميع الأنشطة التي بها مخاطر ائتمان، وأن الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان الواردة في هذه الوثيقة تناولت المجالات الاتية :

- إنشاء بنية مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان.
- العمل في ظل عملية منح الائتمان سليمة.
- المحافظة على عملية إدارة وقياس ومراقبة الائتمان سليمة.
- التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان[1].

❖ **المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية:**

تم تحديد المحاور العامة لتقييم إدارة البنوك لمخاطر الائتمان من قبل لجنه بازل وفق خمسه محاور رئيسيه كل منها يتضمن عدد من المبادئ النوعية وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

1) إيجاد بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان من خلال تحديد مسؤولية مجلس الإدارة وسياساتها تجاه إدارة المخاطر الائتمانية وذلك مسؤولية الإدارة التنفيذية في تنفيذ سياسة واستراتيجية مجلس الإدارة ومراقبه هذه المخاطر[2].
2) العمل وفق إجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان مع تحديد الأسواق والقطاعات وكذلك وضع سقوف ائتمانية كما يجب على البنك وضع سياسة وإجراءات محدده لمنح الائتمان للعملاء من الأطراف ذوي العلاقة مثل أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء والتنفيذيين أو كبار المساهمين أو الشركات التابعة والزميلة وغيرها أو للعملاء الذين تربطهم علاقة هامه بالأطراف ذوي العلاقة.
3) إيجاد إدارة جيده للإلمام وإجراءات القياس المتبعة مع وجود نظام لتقييم وتصنيف حسابات الائتمان تكوين المخصصات اللازمة لمواجهه أي خسائر محتمله.
4) التحقق من كيفيه الرقابة على مخاطر الائتمان.
5) دور السلطة الرقابية من خلال التحقق من وجود نظام فعال لدى البنك للتعرف على قياس والتحكم في مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر لديها كما يجب عليها إجراء مراجعه مسبقة مستقلة لاستراتيجيات وسياسات وإجراءات وممارسات البنك المتعلقة بمنح التمويل والإدارة المستمرة لمحافظة الائتمان.[3]

[1] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمان**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص90

[2] – احمد العلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، الجامعة الافتراضية السورية،2021، ص 85،86

[3] – احمد العلي، المرجع السابق، ص 85،86.

المطلب الثالث: التحوط

من خلال هذا المطلب نحاول إعطاء لمحة عن ماهية التحوط من خلال عرض هذا المفهوم بتعاريف متعددة والتطرق إلى فائدة التحوط في المعاملات المالية وأساليب التحوط من المخاطر الائتمانية

اولا: تعريف التحوط:

❖ **معنى التحوط في اللغة:**

جاء في المصباح المنير: حاطه يحوطه حوطا، رعاه وحوط حوله تحويطا: أدار عليه نحو التراب حتى جعله محيطا به، وأحاط القوم بالبلد إحاطة: استداروا بجوانبه وحاطوا به. والاحتياط هو فعل ما يتمكن به من إزالة الشك، وقيل: التحفظ والاحتراز من وجوده لئلا يقع في مكروه. وقيل: استعمال ما فيه الحياطة أي الحفظ. وقيل: هو الاخذ بالأوثق من جميع الجهات، ومنه قولهم (افعل الاحوط) يعني افعل ما هو أجمع لأصول الاحكام وأبعد عن شوائب التأويل[1].

❖ **معنى التحويط اصطلاحا:**

قبل الدخول في تحديد ماهية التحوط اصطلاحا، ننبه إلى أن التحوط وحسبما جاء بالمعنى اللغوي يدخل ويوجد في كل أمر، ففي العبادات معناه مقبول ومشروع كالاطمئنان في الصلاة، كي لا يفوت ركنا أو شرطا، وهو في المعاملات المادية مقصود أيضا، يقول صلى الله عليه وسلم" من ولي ليتيم مالا فليتجر له به ولا يدعه حتى تأكله الصدقة[2]."

ولئن كان للتحوط معنا عاما كما فهمنا، فإنه مصطلح يستخدم للدلالة على تحييد المخاطر وتقليصها ونقلها وإدارتها، فإن ما نريده هنا هو التعرف على معناه إذا تعلق بالمعاملات المالية.

وبناءً على ذلك: يرى البعض من الباحثين أن التحوط في المعاملات المالية يعنى به موقف يتخذ في سوق معين للتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرض للمخاطر الغير مرغوب فيها.

ويرى البعض أن التحوط المالي :هو مصطلح يستخدم للدلالة على تحييد المخاطر وتقليصها، ومن ثم فقد عرف التحوط بأنه الوقاية والاحتماء من المخاطر.

وفريق ثالث يعرف التحوط بأنه: الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعاقد[3].

وعرفه اتحاد المصارف العربية بأنه: فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات.

---

[1] – حامدي وناسة، السلم كصيغة للتحوط ضد المخاطر المستقبلية، **مجلة الاحياء**، المجلد 19، العدد 2019/23، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنه، 2019/10/17، ص477

[2] – عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الحادي عشر،1666، ص 55

[3] – عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، المرجع السابق، ص 55

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: وسيلة تقليل مخاطر مالية لطلب مركز في إحدى الأدوات يعوض منها جزئيا أو كليا مخاطرة تقترن بمراكز آخرى.

ونميل إلى اختيار التعريف الأخير لكونه يشتمل على أكثر عناصر المعرف، وهي:

- أن التحوط وسيلة وليس غاية في ذاته.
- أن التحوط وسيلة لتقليل المخاطر في المعاملات المالية.
- أن التحوط يكون باتخاذ مراكز عكسية في أدوات المشتقات، فإن كان مركزه في الأولى بائعا، كان مركزه في الثانية مشتريا، وهكذا[1].

❖ **تطابق معنى التحوط في اللغة والاصطلاح:**

من خلال ما قراناه من معنى التحوط في اللغة وفي الاصطلاح يتضح لنا أن المعنى في الاصطلاح يتطابق مع معناه في اللغة، فهو في اللغة :العناية بالشيء وحفظه والأخذ بأوثق الوجوه، وفي الاصطلاح: هو الوسيلة أو الإجراء المتخذ من أجل الحفظ والعناية وعدم خسارته، سواء بمحاولة تحييد المخاطر أو تجنبها أو تقليصها، وإن كان المقصود تعويض الخسائر فهو نوع من الحفظ بعدم تركه للضياع، مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم" إن الله كره لكم ثلاثا قيل وقال، وإضاعة المال وكثرة السؤال[2]".

❖ **التحوط في الاصطلاح الاقتصادي:**

عرف التحوط بأنه أي إجراء يكون الهدف منه إزالة أو تقليل الآثار السلبية التي تصاحب التطورات غير المواتية في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو التقلبات السلبية في قيم الأصول المستثمر فيها.

كما أن المقصود بالتحوط المالي تحييد المخاطر وتقليصها ونقلها وادارتها، أو هو حماية رأس المال باستخدام الوسائل المتاحة للوقاية من الخسارة أو النقصان أو التلف، وهي أعم من ضمان رأس المال المستثمر من حيث إن الضمان هو الالتزام من جهة معنية بتحمل ما يلحق برأس المال من خسارة أو تلف أو نقصان، أما الحماية فهي وقاية رأس فتشمل الضمان المباشر والغير المباشر.

والتحوط في العمليات المالية كما عرفه البعض هو: محاولة حماية المال في عملية استثمارية عن الخطر الذي يتعرض له نتيجة لتذبذب الذي يمكن أن يحصل في سعره حماية تتمثل في عملية تقليل حجم ذلك الخطر أو القضاء عليه عبر إجراءات قد تكون هي عقدية وقد تكون غير عقدية[3].

---

[1] – حوفاف قايس وأخرون، **التحويط من المخاطر المالية في البنوك (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة أدرار)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار،2016 / 2017، ص 27

[2] – عيسي عادل وأخرون، **التحوط من المخاطر المالية في البنوك – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسيلة** – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020–2021، ص 53

[3] – حامدي وناسة، المرجع السابق، ص478

❖ **مفهوم التحوط من المخاطر:**

لقد تعددت تعارف التحوط من المخاطر وتنوعت ومن أهمها ما يلي:

التعريف الأول: هو تبني الإجراءات والترتيبات واختيار صيغ العقود الكفيلة بتقليل المخاطر الى الحد الأدنى مع المحافظة على احتمالات جيدة للعائد على الاستثمار[1].

التعريف الثاني: هو فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال أخذ مراكز عكسية عند التعامل في الأدوات المالية المشتقة[2].

ثانيا: فائدة التحوط في المعاملات المالية وأنواعه.

فائدة التحوط في المعاملات المالية:

يتبين من تعريف التحوط السابق الإشارة إليه، أن هدف التحوط في المعاملات المالية يتمثل في تقليل حجم المخاطر في الاستثمارات، أو تحييدها، أو الوقاية منها بالكلية، وأخيرا التعويض عنها ومعنى ذلك أن التحوط لا يقتصر في معناه على إلغاء المخاطر كلية، وإنما يعمل على توزيعها بين أطرا ف المعاملة إن أمكن، وربما إلى طرف أو أطراف آخرين، ومن الأصوب أن يكون هدف التحوط[3]:

الاحتماء والوقاية من المخاطر، أو في حده الأدنى تحييد المخاطر وتقليلها، إذ هو بهذا المعنى يكون أقرب إلى القبول[4].

وبالتالي يمكن إيجاز فوائد التحوط في المعاملات المالية فيما يلي:

- التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.
- تقدير المخاطر والاحتماء منها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على جميع مستوياتها.
- تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة المالية.
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

---

[1] – عائشة لمحنط وآخرون، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 07، سبتمبر 2018، ميله، الجزائر ص 457.

[2] – لحسين عبد القادر آخرون، حدود التحوط من مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية، مدخل تحليلي للفترة 2009–2013، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، جامعة خميس مليانة ، الجزائر، 2017، ص170

[3] – إبراهيم أبو النجا " التأمين في القانون الجزائري " الجزء 2، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 1992،ص ص 56–57

[4]– إبراهيم أبو النجا ، المرجع السابق ،ص ص 56–57

- إعداد دراسات التحوط قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- تقوم عملية التحوط من المخاطر المالية على وضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات.

ومنه يمكننا القول أن عملية التحوط من المخاطر في المعاملات المالية تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها والعمل على إيجاد طرق جديدة فعالة ومناسبة للتحوط منها للتخفيف منها وحلها ومعالجتها[1].

أنواع التحوط:

هناك عدة أنواع من التحوط وفقا لآلية العمل هي: تحوط اقتصادي، وتحوط تعاوني، وتحوط تعاقدي.

- ✓ التحوط الاقتصادي: ويراد به أساليب التحوط التي لا تتطلب الدخول في ترتيبات تعاقدية مع أطراف أخرى بقصد التحوط، فهو تحوط منفرد يقوم به الشخص الراغب في اجتناب المخاطر، وأبرز هذه الأساليب وأقدمها هو تنويع الأصول الاستثمارية، وهذا باعتبار الخبراء هو أفضل سلاح في مواجهة المخاطر.

ويمكن تنويع محافظها بين البيع الأجل، وبين السلم، بما يحيد مخاطر كل منها، فالبيع الآجل معرض لمخاطر التضخم أو انخفاض القوة الشرائية، خاصة إذا كانت العقود ذات آجل متوسطة أو بعيدة، هذه المخاطر يمكن تبديدها من خلال عقود سلم في سلع متنوعة، حيث تصبح موجودات المؤسسة المالية محفظة [2] من الديون النقدية والديون السلعية، فالتضخم أو انخفاض القوة الشرائية يستلزم ارتفاع قيمة السلع، كما أن انخفاض قيمة السلع يعوضه ارتفاع القوة الشرائية للديون النقدية، وبذلك يمكن للمؤسسة المالية أن تحافظ على القيمة الحقيقية لأصولها واستثماراتها.

- ✓ التحوط التعاوني: ويكون من خلال إنشاء صندوق تعاوني للتحوط من أخطار العملات، تحول إليه أرباح وخسائر صرف العملات، وإذا بقي فيه فائض تم الاحتفاظ به لتغطية أي عجز في المستقبل.
- ✓ التحوط التعاقدي: هو أدوات التحوط القائمة على عقود المعاوضة التي يراد بها الربح، كالسلم والبيع الآجل وغيرهما، فالتحوط التعاقدي هو الدخول في عقد مع طرف آخر مؤداه ونتيجته تقليل المخاطر، ومعالجة آثارها، وادارتها لصالحه بنقل تلك المخاطر الى جهة أخرى[3].

---

[1] – حوفاف قايس وآخرون، المرجع السابق، ص29

[2]– د. سامي بن إبراهيم السويلم، ضوابط التحوط في المعاملات المالية، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي ، الدورة الحادية والعشرون، ص 246

[3]– سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص 250

ثالثا: أسباب وأساليب التحوط من المخاطر الائتمانية:

- **أسباب التحوط من المخاطر:**

يعتمد اتخاذ قرار التحوط من مخاطر من عدمه على مايلي:

- مدى جدية المخاطر المحتملة.
- موقف المؤسسة اتجاه نوع الخطر.

وتعد عمليات التحوط من مخاطر تقلبات الأسعار من الأمور الضرورية لمعظم المؤسسات المالية، أما المؤسسة غير المالية كالشركات التجارية، فلكل شركة وجهة نظر وأسلوب للتحوط وهي تفضل التحوط من كافة المخاطر ولا تركز فقط على مخاطر سعر الصرف، ومعظمها تكون تغطيتها للخطر ليست بشكل كامل وفي بعض الأحيان قد يكون التحوط معدوما، ففي بعض الحالات تعتبر بعض الشركات المحلية أن التحوط دون وقوع الخطر خسارة وغير مجمد وتجميد لحجم معين من الأموال، على عكس الشركات العالمية التي تلجأ أحيانا للمضاربة بشراء العملات أما بهدف التحوط أو بهدف تحقيق الأرباح[1].

- **أساليب التحوط من المخاطر الائتمانية:**

تعتمد البنوك في التحوط من المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر الناجمة، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك[2].

الاستعلام المصرفي :قبل منح للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

1- **إجراء مقابلة مع طالب القرض:** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماشي المؤسسة وتعاملاتها المالية هو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

2- **المصادر الداخلية من البنك** :يعد تنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

---

[1] – بن يونس ياسر، **أثر استخدام المشتقات المالية في التخفيف من المخاطر النظامية – دراسة حالة شركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين للفترة من 2012–2021**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022–2023، ص 25

[2] – عيسي عادل وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والمودعين نشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

1- **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم للسنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض من الفوائد.

تتمثل أساليب التحوط من المخاطر الائتمانية فيما يلي:

1- **تنويع مخاطر الائتمان:** في التمويل الحديث، نجد أن تنويع الأصول هي الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات نتوقع معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات في نوع واحد من القروض، يشار إلى هذا النوع بقانون الأعداد الكبيرة في مجال تنويع المخاطر تتم المقارنة على أساس أن احتمال أن يتحمل المقرض خسارة من الإقراض كنتيجة لمحفظة مكونة من نوع واحد [1]من أنواع القروض سوف يختلف عن الخسارة الفعلية التي يحققها لعدد من القروض التي ينتمي إليها هذا القرض محل الدراسة ويعتمد قانون الأعداد الكبيرة على معامل الاختلاف المعياري حيث:

يتضح وجود علاقة عكسية بين معامل الاختلاف المعياري وحجم العينة (حجم القروض) إذ ينخفض معامل الاختلاف المعياري بزيادة حجم القروض، إلى أن يصل إلى الصفر عندما يكون حجم القروض ما لا نهاية وهنا تتجه لي مزايا قانون الأعداد الكبيرة.

2- **تنويع المحفظة:** بالرغم من التقدم الكبير الذي توصلت إليه النظرية الحديثة لمحفظة الاستثمار فإن الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية التي قدمها ماركوفيتش 1959 والذي أبرز أهمية اختيار المحفظة وأهمية الكفاءة في تنويعها، ومازالت نظريته هي الأساس المرجعي لتنويع أصول المحفظة وينطوي تنويع المحفظة على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من مزيج من الأصول العديدة.[2]

[1] – عيسي عادل وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54

[2]– عيسي عادل وأخرون، المرجع السابق، ص ص54-55

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لإدارة الائتمان بالبنوك.

تعتبر الدراسات السابقة أساسية في أي بحث علمي حيث تساعد على فهم السياق العلمي وتحديد المساحة الفارغة التي يمكن للبحث الحالي ملؤها.

وتتيح الدراسات السابقة للباحث فرصة لتقييم المعرفة المتاحة وتحديد النقاط الضعيفة التي يمكن تطويرها أو ملؤها بالبحث الجديد، في هذا المبحث، سنستعرض ونحلل مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث مما يساعد في وضع إطار مفاهيمي ونظري للبحث الحالي وتحديد الفجوات المعرفية التي يمكن استكشافها وملؤها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المحلية

1- دراسة نقو أمال بعنوان " **استراتيجية إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة غرداية 2012 – 2013، قدمت من خلالها الإشكالية التالية: ماهي استراتيجية وإدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل المنافسة للائتمان المصرفي؟

أهداف الدراسة:

- التعمق في معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية من نشأته وتطوره، والتفرقة بين مختلف أنواع المصارف.
- عرض بعض التطورات الراهنة في البنوك التجارية.

نتائج الدراسة:

أن التطور أي بلد يعتمد بالدرجة الأولى على نظام المصرفي الذي يهيأ المناخ ويتفاعل مع متطلبات هذا الاقتصاد.

ونجاح أي بنك لابد من استراتيجية محكمة يعتمد عليها كالتحليل المالي على القوائم المحاسبية للعملاء وعلى القوائم المالية للبنك، إضافة الى اعتماد استراتيجية محكمة في جذب الودائع.

2- دراسة مناد خديجة بعنوان " **العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك**" مذكره مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجيلاني اليابس سيدي بلعباس 2015–2016 قدمت من خلالها الإشكالية ماهي العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات في البنوك الجزائرية والاردنية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على العناصر الأساسية للتحليل المالي.
- التعرف على ظاهرة الديون المتعثرة واستكشاف أسباب حدوثها.
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية.
- تقديم توصيات من شأنها زيادة كفاءة عمل المصارف التجارية في الجزائر وتجنب التعرض للديون المتعثرة.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والاردنية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والاردنية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة في البنوك الجزائرية والاردنية وترتيبها وفق أهميتها من وجهة نظر المستجيبين في عينة الدراسة.

3- دراسة بوسبعين سامية بعنوان "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة 2009- 2016**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي. في علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر-2017 /2018. قدمت من خلالها الطالبة الإشكالية التالية: كيف تتم ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009- 2016 ؟

أهداف الدراسة :

- التأكيد على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية ومساهمتها في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين أداء البنوك.
- تطور منهجية ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية ولاسيما البنوك العمومية في حل المشاكل.

أهم النتائج:

- تعتبر إدارة مخاطر الائتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا ضمان استمرارية البنك في آن واحد. إذ أن المصارف تعمل على تعظيم عوائدها والتي تستخدم في نفس الوقت لمواجهة المخاطر المحتملة.

- تعتبر درجة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ذات مستوى عالي. وذلك لان مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك في أعمالها، حيث يقوم البنك باحتياط قانوني بالنسبة لأمواله لتفادي قدرة العميل على عدم السداد.
- المؤشرات الأكثر تأثيرا في مخطر الائتمان CR،CA. أسفر تحليل النتائج للبنك باستخدام مؤشري(نسبة خطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال)أن البنك المملوك للدولة يتميز بارتفاع مخاطر الائتمان وهي الأكثر تأثير في المخاطر الائتمانية.

4- دراسة زديري سارة بعنوان: "**أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل ، دراسة تطبيقية بنك الجزائر الخارجي– BEA – خلال الفتّة (2015 / 2016)**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر قدمت من خلالها الطالبة الإشكالية التالية: ما تأثير مقررات لجنة بازل لرقابة على تطبيق إدارة المخطر الائتمانية في البنوك التجارية؟

أهداف الدراسة:

- في الدور المهم والحساس الذي حضت به إدارة المخاطر الائتمانية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها.
- الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات الدولية.
- أهمية ظهور لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي لتضع معيارا موحدا لكفاية رأس امال من شانه أن يزيد من فعالية وافتقار إدارة المخاطر الائتمانية وكذا البنوك الجزائرية إلى إدارة المخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها أو حتى التي تتنباء بحدوثها.

أهم النتائج:

- تمثل المخاطر الجزء الأخطر الذي يهدد كيان البنك ويهدم وضعه المالي خاصة المخاطر الائتمان والتي تتعرض لها البنوك التجارية والناجمة عن عدم السداد.
- إدارة المخاطر الائتمانية هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتتم هذه العملية من خلال حديد قياس ومراقبة هذه المخاطر واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها وكذا إعداد التقارير عنها وإرسالها لمجلس الإدارة.
- من أهم مسببات المخاطر الائتمانية ضعف إمكانيات في تحديد منح القروض فالبنوك التجارية دائما عرضة لهذا النوع من المخاطر وذلك عدم الوفاء عملائها لتسديد ديونهم.
- إن خطر عدم السداد من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة أو تقليدية يصعب التحكم فيها سواء على المستوى المحلي أو العالمي لان هذه المخاطر مرتبطة بالعملاء.

5- دراسة القرصو وفاء بعنوان "**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي – راسة حالة الجزائر حلال الفترة 1980-2017**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، قدمت من خلالها الإشكالية التالية: ما مدى تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟

أهداف الدراسة:

- الوقوف على طبيعة العلاقة التجريبية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي.
- الوقوف على طبيعة العلاقة التجريبية التي تربط بين القروض الموجهة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي.
- التحقق في اتجاه السببية بين القروض المصرفية القطاعية والنمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

- عدم فاعلية القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي بالجزائر وهذا يعكس عدم وجود الإصلاحات المالية المنتهجة.
- معاناة البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة، وهذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل وعزوف البنوك عن منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وتفضيل اكتناز السيولة خوفا من المخاطرة، مع أن تقاسم المخاطر يعد من صميم العمل المصرفي وأحد القنوات التي تربط التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي.
- خلق مكاتب استشارات لدراسة نوعية وجدوى القروض الموجة للاقتصاد فعدم مساهمة نسبة القروض المعروضة من طرف الجهاز المصرفي في رفع النمو الاقتصادي يعكس عدم فاعلية تلك القروض.

6- دراسة عيادي محمد أمين، شعشوع عبد العزيز بعنوان: "**إدارة المخاطر في البنوك التجارية** – دراسة **حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة رقم 544 ولاية تيسمسيلت**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،2019/ 2020. قدمت من خلالها الإشكالية التالية: كيف يمكن للبنوك التجارية ادارة المخاطر المحيطة بمجمل نشاطاتها؟

أهداف وأهمية الدراسة:

- إدراك حقيقة أن الخطر لا ينفصل عن النشاطات التي يقدمها البنك وكذلك تعدد هذه المخاطر وتنوعها.
- الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد وربحية البنوك.
- العمل على خلق إدارة مخاطر فعالة بالبنوك الجزائرية تمكنها من تجنب و التحكم في المخاطر التي تتعرض لها.
- التعرف على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمختلف خطوات ومراحل إدارة المخاطر

أهم النتائج:

- البنك عنصر أساسي وفعال في خلقة النمو الاقتصادية لكل الدول والركيزة الأساسية لكل اقتصاد.
- تمثل المخاطر الجزء الذي يهدد كيان البنك ويهدم وضعه المالي خاصة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية والناجمة عن عدة عوامل داخلية وخارجية.
- هناك أسلوبين رئيسيين لإدارة المخاطر الأسلوب الأول عن طريق التحكم في المخاطر من خلال تخفيف تكاليف هذه المخاطر إلى أدنى ما يمكن وتشمل تحاشي المخاطر والتقليل منها والأسلوب الثاني تمول المخاطر عن طريق ضمان الأموال لتعويض الخسائر الناتجة عن المخاطر التحوطات وتحويلها.
- ان مخاطر السيولة من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة أو تقليدية يصعب الحكم فيها سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ثانيا: الدراسات السابقة العربية:

1) دراسة محمد جاسم محمد بعنوان: "**إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي –دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية جامعة كربلاء جمهورية العراق2011م قدمت من خلالها الإشكالية التالية :التباين في تبني إدارة مخاطر الائتمان وحدوث في الانهيار التنظيمي

أهداف الدراسة:

- معرفة مدى تبني المصارف التي تمت دراستها (عينة الدراسة) إدارة مخاطر الائتمان وما هو دورها في منع الانهيار التنظيمي.
- تحديد وتحليل علاقة الارتباط بين إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي في المصارف المبعوثة.
- تحديد وتحليل علاقة الاثر بين إدارة المخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي في المسار في المبعوثة.

أهم النتائج:

- لا تتباين المصارف الحكومية عينة الدراسة في تبني إدارة مخاطر الائتمان.
- تتباين المصارف الاهلية عينة الدراسة في تبني إدارة المخاطر الائتمان.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ذات دلالة إحصائية بين متغير إدارة مخاطر والانهيار التنظيمي لدى عينة الدراسة.
- هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان والانهار التنظيمي.

2) دراسة الدكتور رضوان العمار حسين قصيري بعنوان " **دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية**" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013، قدمت من خلالها الإشكالية التالية: هل يتمتع نظام التحليل الائتماني المتبع بالشمولية وإمكانية الإحاطة بالعوامل المؤثرة على منح الائتمان؟ هل يقتصر التحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري على دراسة الضمانات المقدمة من طالب الائتمان؟ وهل يؤدي وجود التحليل الائتماني الى الحد من المخاطر الائتمانية والتسهيلات غير العاملة؟

أهداف الدراسة:

- التحقق من وجود نظام معتمد للتحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية.
- التعرف على مدى كفاءة التحليل الائتماني المتبع لدى المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية ومدى إحاطته بالعوامل الواجب خضوعها للتحليل كافة.
- تقليص حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري السوري من جراء منح الائتمان المصرفي من خلال الاعتماد على نظام كف للتحليل الائتماني.

نتائج الدراسة:

- الدور الكبير للتحليل الائتماني في الحفاظ على المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان ضمن الحدود الدنيا لها، بالإضافة الى الحد من ظاهرتي الديون المتعثرة والتسهيلات غير العاملة.
- يعتمد المصرف التجاري السوري في مجال منح الائتمان على منهج التنويع، وذلك لتخفيض المخاطر المرتبطة بمح القروض والتسهيلات، حيث يوفر المصرف عدد كبيرا ومتنوعا من القروض والتسهيلات التي تستهدف فئات مختلفة من شرائح المجتمع.
- يلاحظ التركيز الكبير لدى المصرف التجاري السوري على توفير ضمانات عينية أو شخصية كشرط أساسي لنح الائتمان، ويلاحظ أن هذا الشرط يغطي بشكل كبير على شرط وضوح وكفاية مصدر السداد، مما قد يشجع قرار المنح على أساس توفير ضمانة معينة، وهو ما قد يؤدي الى تعثر القروض والتسهيلات.
- عدم مراعاة التخصص وتقسيم العمل ضمن القسم الواحد، فعلى الرغم من وجود قسمين يخص أهدهما بقروض التجزئة، ويختص الأخر بالقروض والتسهيلات التجارية، إن أنه وضمن القسم الواحد يقوم الموظف بجميع الأنشطة الائتمانية من دراسة واستعلام وزيارة ميدانية وإعداد التوصيات.
- إن القروض والتسهيلات التي يرافق منحها دراسة معمقة وتفصيلية لجميع نواحي التحليل الائتماني قلما يرافقها تعثر المقترض في السداد أو تأخر في السداد، حيث تنخفض فيها المخاطر الى أدنى مستوياتها.
- إن الاهتمام بسمعة وأدبيات العميل يسهم بشكل كبير في الحد من مخاطر تعثر السداد.

3) دراسة "محمد شريف "سليم" محمد شريف "قاره بعنوان: "**أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة قسم المحاسبة كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط الاردن 2016 قدمت من خلالها الإشكالية التالية: مدى وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل ممارسات إدارة المخاطر الائتمان التي تلتزم بها المنشأت المصرفية التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح في القطاع المبحوث وذلك من خلال:

- بيان ماهية مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي التجاري الأردني.
- التعرف على أهمية ودور إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي التجاري الأردني.
- دراسة ما إذا كان هناك أثر لإدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.
- قياس العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وجودة الأرباح عند وجودها من خلال استخدام مؤشرات ونسب مالية وعرض نتائجها.
- مناقشة اتفاقية بازل (3) ودورها في وضع نماذج للمخاطر وكيفية التحوط لها.

أهم النتائج:

- أشارت نتائج الدراسة الى أن عملية متابعة الائتمان تمتاز بالكفاءة والفعالية وتتضمن الوثائق المساندة، المتطلبات التعاقدية، الإجراءات القانونية، والضمانات اللازمة ضمن البنوك المشمولة في العينة.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يتم التأكد من أن جميع المهام المكتبية ذات العلاقة يتم الاطلاع عليها تماماً من قبل الإدارة في مسعاها لصيانة ومتابعة الائتمان الممنوح في البنوك المشمولة ضمن العينة.
- أشارت نتائج الدراسة الى أنه يتم اعتماد ملخص إرشادي لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك ضمن العينة المشمولة يوضح من خلاله المبادئ الأساسية لنظام إدارة مخاطر الائتمان، ويوضِح الأساليب المثبتة التي يتم من خلالها قياس الخطر الائتماني للأطراف المقابلة في التعامل مع البنوك.
- إن العوائد البنكية كما اظهرتها القوائم المالية للبنوك و مؤشر العائد على الأصول هي ضمن متوسط تغيير سنوي إيجابي ، و يظهر ذلك نجاح إدارة مخاطر الائتمان في العينة المدروسة على زيادة عوائدها البنكية الناتجة بشكل أساسي من النشاط الائتماني ، مما يدل من وجهة نظر الباحث على التركيز من قبل تلك الإدارات على استدامة و استمرارية الأرباح المحاسبية لا سيما مع وجود تحسن مستمر لنسبة القروض غير المنتظمة ، و عدم تأثر أصول الشركة التشغيلية و نموها ، و قد أظهرت النتائج المالية لتلك البنوك وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة القروض غير المنتظمة من جهة و نسبة مؤشر العائد على الأصول من جهة أخرى.

4) دراسة رائد خالد أبو شيخه بعنوان: "**أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطني في نابلس، فلسطين، 2016، قدمت من خلالها الإشكالية التالية: ما مدى تأثير مسموعات العملاء الأدبية والتجارية والمالية في قرار منح التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

أهداف الدراسة :

- التعرف على أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
- التعرف فيما إذا كان هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين قرار منح التسهيلات الائتمانية ومجموعة من لمتغيرات لها علاقة بمسموعات العميل،
- التعرف في ماذا كان فروق ذات دلالة احصائية حول أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين تعزى وفقا لمتغير (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخبرة). استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكذلك كانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على أسلوب الحصر الشامل مقدارها(94) موظفا وموظفة.

أهم النتائج

- أن مسموعات العميل لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
- تبين وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين سمعة العميل الأدبية وقرار منح التسهيل الائتماني.
- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في آراء عينة الدراسة حول ثرا مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية تعزى إلى متغيرات (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

5) دراسة بشرى يحي منصور بعنوان: " **تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001-2013**"، المجلد التاسع، العدد الأول 2018.

أهداف الدراسة:

- تسهم الدراسة الحالية في التقييم أثر المخاطر المصرفية على استقرار هذا القطاع.
- تسعى الدراسة الى تقديم مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك التجارية اليمنية وتخفيض آثارها لتحقيق الاستقرار المصرفي في اليمن.

نتائج الدراسة:

- أفادت نتائج اختبار الفروض على مستوى البنوك ككل بأن مخاطر السيولة أثرت على الاستقرار المالي للبنوك، بينما لم تؤثر مخاطر الائتمان على البنوك التجارية اليمنية.
- أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك ومن أهم أسباب تعثره.
- لم تؤثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك محل الدراسة.

6) دراسة ألاء زياد ابداح بعنوان: "**أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**"، أطروحة ماجستير مقدمة لقسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية بجامعة الشرق الأوسط لسنة 2020.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع أغراض الدراسة ويتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها 31 بنكا وتم استبعاد البنوك الإسلامية الأردنية بسبب طبيعة عملها وعدم انسجام بياناتها مع طبيعة بيانات البنوك التجارية.

أهداف الدراسة :

- التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بأبعاده على الأداء المالي بأبعاده في البنوك التجارية الأردنية

أهم نتائج الدراسة:

وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية

أهم التوصيات:

العمل على وضع سياسة فعالة في منح الائتمان تحقق توازنا ما بين زيادة أرباح الشركات وخفض مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها المملكة.

العمل على وضع آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين.

7) دراسة احمد عابد محمد عبد الباري بعنون " **إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان دراسة ميدانية على البنوك الخاصة العاملة بمصر**" مقال في مجلة علمية، جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعلية، المجلد السابع العدد الثالث، 2012، قدمت من خلالها الإشكالية التالية: ما مدى فاعلية إدارة مخاطر الائتمان وكفاءة العاملين بها لتنفيذ تلك الاعمال؟

أهداف الدراسة:

- معرفة فاعلية إدارة المخاطر بالبنوك وعلاقتها بجودة المحفظة الائتمانية وخاصة المخاطر الائتمانية باعتباره عصب أي بنك، حيث تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بتحديد المخاطر الائتمانية وطرق قياسها وكيفية ادارتها والعمل على الحد منها.
- التحقق من وجود علاقة أو تأثير لجودة محفظة الائتمان في تحسين ربحية البنوك الخاصة.

نتائج الدراسة:

- يمكن القول أن فعالية إدارة مخاطر الائتمان تكمن في مراقبة مكونات المحفظة والقدرة على تنوع المحفظة الائتمانية وتوازن مكوناتها والتي يعتمد عليها أيضا كمؤشر لقياس جودة المحفظة الائتمانية.
- التزام جميع البنوك الخاصة التي تعمل وفق لتعليمات البنك المركزي والتي بها تستطيع البنوك أن تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها تلك البنوك.
- قيام البنوك بوضع السياسة الائتمانية المتكاملة ونظام إجراء العمل لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية بدون أو بالضمانات المختلفة مع مراجعة وتحديث لمكون مواكبة التطورات في قطاعات والأنشطة الاقتصادية على السوق المحلية والعالمية والتأكد من سلامة إجراءات المنح والموافقة.
- جميع نتائج المتغيرات وفقا لتحليل الاحصائي كانت مطابقة للتحليل المالي والمنطقي حيث أنه كلما زادت فعالية إدارة المخاطر الائتمانية زادت جودة المحفظة الائتمانية وبالتالي زيادة الأرباح مع الاخذ في الاعتبار وجود عوامل أخرى مؤثرة عليهم.

ثالثا: الدراسات الأجنبية

1- Ineta Kristovska, Marina Kudinska and Nataliga Konovalova, Credit risk management in commercial banks

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مستوى المخاطر الذي تمثله مجموعات مختلفة (فئات) عملاء التجزئة (المقترضين) من أجل الحد من مخاطر الائتمان ومنعها في المستقبل بالإضافة إلى تحسين إدارة المخاطر المصرفية. وتتمثل النتائج الرئيسة للدراسة في إنشاء نموذج للتصنيفات الائتمانية الداخلية للمقترضين وتطوير أساليب تحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية، حيث اقترحت المقالة نموذجا هاما لتقييم مخاطر الائتمان على أساس تحليل العوامل للعملاء المقترضين من أجل ضمان التحكم في مستوى المخاطر الذي يشكله العملاء المحتملين في البنوك التجارية العاملة في مجال إقراض المستهلكين.

2- UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK, THE EFFECT OF CREDIT RISK MANAGEME NT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا، وقد تضمنت الدراسة أربعة أهداف محددة تتمثل في تحديد كيفية مخاطر الائتمان وتحليلها، وكذا تقييمها وآلية تقدير الائتمان ورصد المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا.

اعتمدت وارتكزت الدراسة تصميما وصفيا للبحوث ساعد على دراسة التأثير بين التنظيم والأداء المالي للبنوك التجارية، ثم جمع البيانات باستخدام بيانات استبيان وتحليلها باستخدامSPSS17.

3- دراسة (Henri wamba et louise tchamanbe-djine) بعنوان:

Information finanaciére et politique d'offre de crédit bancaire aux PME: cas du cameroun 2002

هذه الدراسة عبارة عن مقالة قام بها اتحاد الجامعات الكاميرونية، تناولت المعلومات المالية ودورها في الحد مخاطر الإقراض حيث هدفت إلى إجراء تحليل نقدي لنماذج ومعايير منح القروض في البنوك الكامرونية، وللوصول إلى هذه الأهداف اعتمد الطالبان على إجراء دراسة ميدانية ل 8 بنوك في الكامرون وتم توزيع 21استمارة استبيان ليتحصلان على النتائج التالية:

- البنوك الكامرونية تلزم المقترضين على توفير معلومات واضحة تثبت القدرة على السداد.
- أن هذه البنوك غير قادرة على جمع معلومات موثوقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجمعيات وغيرها من المعلومات المتعلقة بدفع الضرائب والديون الاجتماعية.
- أن هذه البنوك تولي أهمية كبيرة لسلامة المركز المالي وقيمة الضمان لطالب القرض.
- مؤشر الربحية والقدرة على السداد معيارين تعتمد عليها هذه البنوك في قرار منح القرض.

4- THE EFFECT OF FINANCIAL STATEMENTSIN MAKING LENDING DECISIONS ON LEVEL OF NON PERFORMING LOANS COMMERCIAL BANKS IN KENYA 2012

قدمت هذه الدراسة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، مدرسة الأعمال جامعة نيروبي، غينا لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: هل استخدم البيانات المالية في تقديم الإقراض لها تأثير على مستوى القروض المتعثرة؟.

وكان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد أثر استخدام البيانات المالية للعميل في اتخاذ قرارات الإقراض على مستوى القروض المتعثرة فيما بين البنوك التجارية في كينيا، حيث اعتمد الطالب على دراسة ميدانية وتم توزيع استبيانات على

موظفو المصارف التجارية في كينيا والبالغ عددها 37 موضفا، واستخدم الطالب المنهج الوصفي التحليلي، الذي توصل بدوره إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ليس كل البنوك تستخدم البيانات المالية للموافقة على جميع أنواع القروض أو جميع أنواع العملاء نتيجة لفقدان الثقة فيها؛
- نسبة عالية من المقترضين هي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد الذين لا يملكون القدرة على إنتاج بيانات مالية؛
- ارتفاع نسبة الربحية للمؤسسات المتوسطة يكسبها قدرة التفاوض مع البنك للحصول على قروض؛
- المصارف ذات المستوى الأدنى تستخدم البيانات المالية في قرار الإقراض على عكس المصارف المستوى الأعلى.

5- دراسة (كاثرين وأخرون2009، Apreliminary study On Credit Risk, Management Strategies Of Selected Financial Institions in Malaysia بحث منشور في مجلة بنجرسان الماليزية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نمط استراتجيات إدارة المخاطر ومراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل في دولة ماليزيا، حيث شعلة عينة الدراسة(15) مؤسسة، وتم استخدام الاستبانة كأداة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ان التوزيع خدمات الإقراض والتمويل والعمل على تقليص المخاطر والحد منها قدر الإمكان وتدريب وإعداد الموظفين بشكل مناسب لطبيعة المهام الوظيفية الموكله لهم، هي أهم ثلاثة موضوعات تأخذ أولوية في التنفيذ من قبل المؤسسات المالية، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات المتقدمة التي تسعى إلى استخدام البيانات الأولية في استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان، حيث تعتبر مساهمة كبيرة في مجال التمويل، وقد اعتمدت على متغيرات الرهن والضمانات والظروف الاقتصادية في ذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات، أبرزها يمكن في أن التنوع في خدمات الإقراض، وتخفيف المخاطر وتدريب وإعداد الموظفين، إضافة إلى الدليل الموافقة على القروض هي أساليب مهمة في إدارة مخاطر الائتمان، حيث أوصلت الدراسة بالتأكيد على ضرورة انتباه المؤسسات لمخاطر الإقراض لكونها عامل مؤثر على عمليات التمويل التي تقوم بها.

6- دراسة (فريدركريبرت 2013، Effect of Credit Risk Management Practices Lending Portfolio in Kenya, بحث منشور في المجلة الأوروبية للإدارة والاعمال)

حيث لخصت الدراسة المشكلة بأن الربحية أولوية لجميع المسؤولين في المؤسسات المالية، وإدارة المخاطر على قدم المساواة وللحد من مخاطر التسهيل الائتماني الممنوح، وذلك لأن ضعف الجدوى للمؤسسات المالية تؤدي إلى فقد أصل الدين والفائدة. وقد أصبح المديرين والمسؤولي أقل شدة في ممارسة الإقراض لتقييم ومراقبة الائتمان، وهذا يدعو إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول ممارسات مخاطر الائتمان.

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أثار المخاطر الائتمانية على الإقراض وتقييم تأثير تحليل الإقراض في محفظة الإقراض، ودراسة تدابير تخفيض إدارة المخاطر على الإقراض، وعلى نسبة السداد إلى إجمالي القروض.

وتم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وقد استهدفت الدراسة كل مكاتب الإقراض التي تم تسجيلها لدى وزارة التنمية التعاونية في مقاطعة ناكورو، وقد تم توزيع استبانة على كل العاملين في المناصب الإدارية المعنية في إدارة الائتمان، وتديدا أصحاب القرارات بشأن التسهيلات الائتمانية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج تشير إلى وجود تأثير كبير لجميع ممارسات إدارة المخاطر على محفظة الإقراض، باستثناء خطر التقييم الذي لم تجد له تأثير كبير على محفظة الإقراض، كما تبين من خلال النتائج أن غالبية مؤسسات الإقراض اعتمدت إلى حد كبير ممارسات إدارة المخاطر كوسيلة لإدارة المحفظة لديها.

حيث أوصلت الدراسة بأنه يتوجب على مديري محافظ الإقراض التنويع في مكونات محفظة الإقراض، وهذا التوجه يحد ويخفف من مخاطر عدم الوفاء بالقروض.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

أولا: أوجه التشابه.

موضوع الدراسة: تركزها كلها على فهم وتقييم الخطر المالي وكيفية التعامل معه بشكل فعال.

منهجية البحث: تتبع الدراسات السابقة منهجية علمية في جمع وتحليل البيانات، وهذا ما يجري أيضا في دراستنا.

التحليل الإحصائي: يستخدم الباحثون في الدراسات السابقة أدوات إحصائية متقدمة لفهم العلاقات بين المتغيرات، وهذ ينطبق أيضا على دراستنا الحالية.

التركيز على العوامل السائدة: تستكشف الدراسات كلا الجانبين النظري والتطبيقي للعوامل التي تؤثر على المخاطر المالية، وهذا يشمل الدراسة المقترحة أيضا.

الهدف النهائي: تسعى كل هذه الدراسات إلى توجيه السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بناء على النتائج والتوصيات التي تأتي من البحث.

بالطبع، يختلف كل بحث في التفاصيل والمنهجية المستخدمة والبيانات المحللة، ولكن الأسس العامة المشتركة تجعل من الممكن تحقيق فهم أفضل لتقييم مخاطر الائتمان والحد من تأثيراتها المحتملة.

ثانيا: أوجه الاختلاف.

التركيز والموضوع: الدراسات السابقة غالبا ما تركز على عوامل محددة مثل تقييم الائتمان أو الأداء المالي بينما ترتكز دراستنا على فهم كيفية التحوط من مخاطر الائتمان وتقييم الأليات المستخدمة لذلك.

المنهجية والتقنيات: الدراسة الحالية قد تستخدم منهجيات وتقنيات متقدمة مثل النمذجة المالية والتحليل الاقتصادي الكمي، بينما قد تكون الدراسة السابقة أقل تطور في هذا الصدد.

الشمولية والعمق: الدراسة الحالية تكون أكثر شمولية وعمق في تحليل البيانات وتقديم الاستنتاجات، نظرا لتركيزها على الأليات والتحوط من المخاطر.

التحليل الديناميكي: تتضمن الدراسة الحالية تحليلات ديناميكية لتغيرات السوق والمخاطر بمرور الوقت، مقارنة بالدراسات السابقة التي قد تكون أكثر استقرارا.

التطبيقات العملية: تكون دراستنا أكثر تطبيقا عمليا، حيث تهدف إلى توجيه القرارات المالية وإدارة المخاطر في الوقت بينما قد تكون الدراسات السابقة أكثر تركيز على الجوانب النظرية.

ثالثا: مميزات الدراسة الحالية.

تتسم دراستنا عن باقي الدراسات كونها دراسة تقييمية لم ينحصر مجالها كما هو تلك الدراسات التي ركزت على الوضع المالي للعميل في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي بل تعدت ذلك التقييم الدقيق للمخاطر حيث نساعد على تحليل وتقدير المخاطر المحتملة وتصنيفها وفقا لمستوياتها، كما يتم من خلالها تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها للتحوط من مخاطر الائتمان المحتملة والحد من أثارها حيث توفر معلومات أساسية تمكن القادة وضاع القرار من اتخاذ القرارات مستنيرة بشأن إدارة المخاطر وتعزز الشفافية في عمليات الاعمال وتكشف عن المخاطر المحتملة للأطراف المعنية، كما تحسن الكفاءة التشغيلية من خلال تحديد المخاطر المحتملة وتصنيفها وتقلل التكاليف بفضل تحديد المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية يمكن تقليل تكاليف الخطوط من المخاطر بالإضافة إلى تعزيز الثقة لدى المستثمرين والمستفيدين من النظام المالي من خلال تقديم معلومات شاملة وشفافة حول المخاطر المالية.

الخلاصة:

تتعرض البنوك الى مجموعة متنوعة من المخاطر أهمها المخاطر الائتمانية، وتتطلب معرفة هذه المخاطر تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر الائتمانية أمر مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات لتجنب مواجهة نتائج محتملة الحدوث، لذا تسعى البنوك جاهدة لإيجاد طرق وأساليب فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية تمكنها من احتواء هذه المخاطر والتحوط منها، وسنحاول من خلال الفصل التطبيقي إسقاط ما استخلصناه من مراجعة الأدبيات إلى الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني

دراسة استبيانيه لتقييم الية التحوط من المخاطر الائتمانية في البنك التجارية لولاية الوادي

تمهيد:

بعد تناولنا في الفصل السابق الادبيات النظرية والتطبيقية والمتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتحوط منها وكذا الدراسات السابقة والتي لها صلة بالدراسة الحالية، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين الأول سنقوم بعرض النظام المصرفي أما المبحث الثاني يتمثل في الدراسة الاستبيانية لتوضيح الطريقة والأدوات المستخدمة لغرض التحليل ومناقشة نتائج الدراسة والتي تساعدنا في تحليل وتفسير النتائج بتحليل النتائج المتوصل اليها.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى عينة الدراسة وتوضيح الإجراءات والأدوات التي استخدمت في الدراسة التطبيقية لمؤشرات مخاطر الائتمان.

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي

مفهوم الجهاز المصرفي: يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي.

تعريف ومكونات الجهاز المصرفي: يقصد بالجهاز المصرفي المؤسسات المصرفية، والقوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات ويتكون من :

- ✓ **المؤسسات المصرفية:** التي يتربع في قمتها البنك المركزي، ويتألف الجهاز المصرفي من أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة والأعمال التي تمارسها، فهناك البنوك التجارية والمركزية، البنوك المتخصصة، البنوك الإسلامية والشاملة .
- ✓ **الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها:** يصدر عادة في كل دولة عدد من الأنظمة والقوانين التي تحكم أعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل فيها وتنظمها، ومن هذه القوانين:
  - **قانون البنك المركزي:** فهو ينظم عمل البنك المركزي، ويحدد أهدافه ووظائفه، وعلاقته مع المؤسسات المصرفية كافة التي تعمل في البلد. وتقوم بعض الدول التي لا يوجد بها بنك مركزي بإنشاء سلطة نقدية تسمى سلطة النقد تقوم بالعديد من أعمال البنوك المركزية.
  - **قانون البنوك:** قانون يحدد إجراءات ترخيص البنوك، وشروطه، والأعمال المسموح لها القيام بها، وتلك الأعمال الممنوعة، وحق البنك المركزي في الإشراف الكامل عليها[1].

[1] نوي نورالدين، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذآرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2008/ 2009، ص 3.

- **قانون مراقبة العملة الأجنبية:** يحدد شروط التعامل بالعملات الأجنبية، وكيفية تحديد أسعارها، وينظم دخولها وخروجها من البلد فعلى المؤسسات المصرفية التقيد بها.
- **نظام مكاتب التمثيل:** يصدره البنك المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية التي ترغب في فتح مكاتب لتمثيلها في بلد البنك المركزي فيحدد هذا النظام شروط فتح مكتب تمثيل، والأعمال التي يمارسها من اجل جمع البيانات وخدمة عملائه.

المطلب الثاني: أهمية الجهاز المصرفي وخصائصه:

أولا: أهمية الجهاز المصرفي : يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي ، حيث تسهم البنوك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها الخدمات التالية:

- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة.
- تمويل الاستثمارات: تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابت كالمعدات.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير والاستيراد.
- المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
- تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.
- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقار.
- حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات، بطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة[1].

[1] نوي نورالدين، المرجع السابق، ص 4.

- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

ثانيا: خصائص الجهاز المصرف: يتميز الجهاز المصرفي بخصائص عدة نذكر منها:

- تعد البنوك مؤسسات وساطة مالية، بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها كالبنك المركزي.
- تلتزم بالتشريعات المصرفية: مثل قانون البنك المركزي، قانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية.
- تعتمد البنوك، خاصة التجارية والإسلامية، بصفة رئيسة في مصادر أموالها على الودائع أكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة.
- تستثمر البنوك جزءا كبيرا من الودائع إما في الإقراض، وإما في وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليها.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و مكونات الجهاز المصرفي الجزائري

أولا : الهيكل التنظيمي الجهاز المصرفي الجزائري

شكل رقم 01 هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي:

[1] نوي نورالدين، المرجع السابق، ص4.

المصدر: معلومات من الموقع الرسمي بنك الجزائر،

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A/

أطلع عليه بتاريخ22 أفريل2024 على الساعة 45 : 10

ثانيا: مكونات الجهاز المصرفي:

و يتكون الجهاز المصرفي من ثلاثة قطاعات أساسية وهي: البنوك و المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل كما يلي:

البنك الجزائري: وهو يمثل قمة الهيكل المصرفي الجزائري .

البنوك التجارية : وتتشكل من البنوك التجارية العامة المتمثلة في:

- البنك الوطني الجزائري BNA .
- القرض الشعبي الجزائري CPA .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .
- بنك التنمية المحلية BDEL .
- البنك الخارجي الجزائري BEA .
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطBANQNE CNEP .

أما البنوك التجارية الخاصة فتتمثل في :

- البركة بنك.
- المؤسسة المصرفية العربية الجزائر.
- نيتكسيس الجزائر.
- الشركة العامة الجزائر.
- سيتبانك الجزائر.
- البنك العربي بلجيكا الجزائر.
- Bnp Paribas el djazair .
- تريست بنك الجزائر.
- بنك الخليج الجزائر.
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر.
- ترنس بنك الجزائر[1].

[1] بعداش رحمة، مومن سلمى.**دراسة تحليلية تقبيمية لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر**، ذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية شعبة العلوم االقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل،2020/ 2021، ص38.

- مجموعة القرض الفلاحي والاستثمار بنك الجزائر.
- بنك السلام الجزائر.
- H-s-b-c الجزائر.

المؤسسات المالية: وتتمثل في كل من

- صندوق التعاون الفلاحي.
- شركة الاستثمار المالي والمشاركة SOFINANCE .
- شركة إعادة التمويل الرهن العقاري.
- شركة العرب للتأجير ALC .
- سيتليم الجزائر.
- المغرب للتأجير الجزائر MLA .
- الشركة الوطنية للتأجير SNL .
- إيجار الجزائر ILA .
- الجزائر للايجار EDI.

مكاتب التمثيل: تتمثل في

- البنك العربي البريطاني التجاري
- اتحاد البنوك العربية والفرنسية
- القرض الصناعي والتجاري
- Tonte pel paschidi stena.
- Banco saba dell[1].

[1] بعداش رحمة، مومن سلمى، المرجع السابق، ص39

المبحث الثاني :أدوات الدراسة الاستبيانية

يتناول هذا المبحث دراسة استبيانية تهدف الى تقييم وتحديد فعالية الأساليب المتبعة في تحوط البنوك ضد مخاطر الائتمان، من خلال جمع وتحليل البيانات من مجموعة من البنوك، يسعى الى استيضاح الاستراتجيات والأدوات المستخدمة في هذا السياق، وفهم مدى تطبيقها وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك. تعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة، نظرا لدورها في تسليط الضوء على أفضل الممارسات وتوفير توصيات عملية لتعزيز قدرة البنوك على إدارة المخاطر الائتمانية بفعالة.

المطلب الأول :تقديم الاستبيان وأهداف الدراسة

الاستبيان يشكل أداة هامة في استقصاء وجمع أراء وإجابات المبحوثين حول مواضيع تكون ذات أهمية بالنسبة للباحث كي يتسنى له إبراز وجهات نظره حول الموضوع المطروح أمامه، حيث جاءت فكرة تقديم هذا الاستبيان انطلاقا من الرغبة في معرفة مدى جدوى آليات التحوط من المخاطر الائتمانية، هذه الإرادة تمت ترجمتها من خلال النقاط الآتية:

أولا: تقديم الاستبيان وأهداف الدراسة.

الاستبيان :هو مجموعة من الأسئلة المطروحة حول الظاهرة المدروسة، تجيب عن استفهامات مثل: ما مدى؟ وما كيفية؟ من خلال قياس وجهات النظر لمجتمع الدراسة، حيث يصمم الاستبيان على أساس تقسيمه إلى محاور، و تحت كل محور تصاغ عبارات أو أسئلة، ثم يوزع الاستبيان ورقيا أو الكترونيا(عبر البريد الالكتروني أو عبر موقع ويب Web)على مجتمع الدراسة، ثم يقوم الباحث بجمع المعلومات لتحليلها و تفسيرها، و يلعب حجم العينة دورا محوريا في الاستبيان و سلامة البحث و له أصول و أسس إحصائية معروفة للتأكد من كفاية حجم العينة، و مدى تعبيرها عن المجتمع الأصلي، و الإخلال بحجم العينة و كيفية اختيارها هو إخلال بنتائج الاستبيان و بنتائج البحث العلمي.[1]

ونهدف من خلال دراستنا و من خلال بنائنا لهذا الاستبيان إلى تحقيق ما يلي:

- تجميع بعض البيانات من البنوك التجارية بوكالة الوادي لمحاولة اجراء الدراسة.
- محاولة اختيار الاستبيان لمعرفة مدى قدرته على تقييم المخاطر وعلى أي أساس

يتخذ القرار الائتماني.

- المساهمة في الإضافة العلمية والالمام بكل ما يحيط بالمخاطر الائتمانية ومشكلة القروض المصرفية.
- بيان أهمية ودور الاستبيان في إدارة وتقييم المخاطر الائتمانية.
- التعرف على مدى إمكانية البنوك التجارية من تسيير المخاطر الائتمانية.
- الاستماع الى اقتراحات المشتركين وذلك في محاولة لإجاد حلول ناجعة.
- محاولة الخروج بمجموعة من المقترحات من جراء بناء الاستبيان الموضوع في تقييم المخاطر الائتمانية.

[1] حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة** بولاية ورقلة خلال سنة2012 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص :مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2011 /2012 .ص82.

حيث مرت عملية إعداد استمارة الاستبيان بخطوات أساسية نذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول :بناء و تكوين الاستمارة:

تم إعداد استمارة الاستبيان باللغة العربية، وقبل توزيعه خضع للتحكيم لدى الأستاذ المختص والمشرف على مذكرتي بجامعة الوادي وبعض المهنيين في مجال البنوك، وذلك بهدف التأكد من شمولية الأسئلة ووضوحها، دقة الأسئلة وترتيبها، وقد تضمنت هذه الدراسة تصريح شرفي يؤكد المشاركة في التربص والموافقة عليه بكل عناية.

وقد حددت المدة انطلاقا من تاريخ 23 أفريل الى 30 ماي 2024.

الفرع الثاني :تصميم الاستبيان:

تناولت استمارة على ثلاث محاور أساسية، حيث تم بناء الأسئلة على نوعين وهما: المغلقة التي نهدف منها الى معرفة رأي أفراد العينة حول أهم الأفكار التي يتناولها الاستبيان، وأسئلة مغلقة مفتوحة والتي أردنا من خلالها معرفة أراء أفراد العينة حول جملة من التساؤلات المستندة الى مجموعة من البدائل وتبقى للمستوجب الحرية في إعطاء رأيه حول الخيارات التي تتضمنها الاستمارة وتوزع أسئلة الاستبيان بالشكل التالي حول المحاور الثلاثة:

- الاستعلام عن الزبون يشتمل تسعة فقرات في حالة تقدمه بطلب قرض.
- يحتوي متابعة القرض الممنوح على سبع فقرات وهذا من خلال التعرف على مجال إنفاق أصل القرض الممنوح، والوقوف عند مستوى ربحية المشروع الممول، واستشراف المتغيرات الاقتصادية المحيطة بمجال نشاطه.
- بينما يتضمن وسائل معالجة مخاطر القرض على ثماني فقرات، من خلال تقدير حجم ونوع الضمانات المطلوبة وخطط الاستثمار المستقبلي للزبون وطرق تمويله

الفرع الثالث :إدارة الاستبيان:

اعتمدنا في عملية توزيع استمارات الاستبيان من خلال تقديمها في أكثر من طريقة ونذكر من بينها: الاتصال المباشر بأفراد العينة لشرح بعض النقاط وتوضيح هدف البحث إضافة إلى إعطاء تفسيرات عن إجاباتهم، كما تم توزيع الاستبيان ورقيا.

الفرع الرابع :مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولين وموظفين في البنوك حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع هي مجموعة من البنوك المتواجدة في ولاية الوادي وهي كالتالي:

- البنك الوطني الجزائري BNA .
- القرض الشعبي الجزائري CPA .
- البنك الخارجي الجزائري BEA .
- بنك البركةBARAKA.
- بنك التنمية المحلية BDEL .
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP .

ويتكون أفراد العينة من مسؤولي الائتمان (المدير، نائب المدير، رئيس مصلحة القروض وكذا المختصين المكلفين بالقروض وغيرها من الوظائف).

قمنا بتوزيع 70 استمارة شملت جميع المسؤولين والمختصين في القروض في مجموعة من البنوك التجارية بوكالة الوادي، حيث اعتمدنا عن طريق التسليم المباشر لاستمارة الاستبيان للمستقصي، والجدول التالي يوضح عدد المستجوبين:

جدول رقم 01: يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة والصالحة

طريقة الاستبياق	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	70	%100
عدد الاستبيانات المسترجعة	58	82.85
عدد الاستبيانات غير المسترجعة	12	17.15
عدد الاستبيانات القابلة للتحليل	58	82.85

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على استمارات الاستبيان

لم نقم بإلغاء أي استمارة وذلك لأن جميع الاستمارات تلبي الغرض من الدراسة، إلا أننا لاحظنا أن الاقلية ممن وزع عليهم الاستبيان لم يبدوا الرغبة في الإجابة على الأسئلة لأسباب متنوعة.

الفرع الخامس: أدوات الدراسة

أعتمدنا على مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والتي استخدمت في جمع ومعالجة البيانات للتوصل الى النتائج كما يلي:

الأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات الى الحاسوب باستخدام IBM SPSS STATISTICS VERSION 26 وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي وأخيرا الانحراف لحساب مواصفات أفراد عينة الدراسة، والاجابة على فرضيات الدراسة.

المتوسط الحسابي : يعبر من أهم مقاييس النزعة المركزية والأكثر استخداما في الإحصاء والحياة العملية، اذ يستخدم عادة في الكثير من المقارنات بين بين الظواهر المختلفة. ولو أسندت قيمة المتوسط لكل مشاهدة فإن مجموع هذه القيم الجديدة يكون مساويا لمجموع المشاهدات الاصلية.

الانحراف المعياري: يعرف عن طريق التباين الذي يعرف على أنه متوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي[1].

الفا كرونباخ: هو أدق مقايس التشتت وهو مبني على أساس أن متوسط مجموع انحرافات قيم المتغير عن المتوسط الحسابي وهو قيمة صالحة لقياس مدى تشتت هذه القيمة كما أن لا يهمل إشارات الانحرافات بل يتخلص من وجودها بشكل منطقي وهذا الانحراف من اجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور كما أنه يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة كلما اقتربت قيمته من الصفر، هذا يعني تركيز الإجابات وعد تشتته.

معامل بيرسون: يحدد مقدار العلاقة واتجاهها بين متغيرين أي يحدد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين[2].

المطلب الثاني : عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة

قبل التطرق إلى عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة، وجب الوقوف عند مدى صلاحية الاستبانة الموزعة للغرض الذي أعدت من أجله، وقد اعتمدنا في ذلك على اختبار معامل الصدق والثبات كرنباخ ألفا.

بناءا على نتائج عينة الدراسة، ولاختبارنا درجة صدق وثبات أداة التحليل لخصنا الجدول التالي:

الجدول رقم 02 معامل الثبات الفا كرونباخ

الفا كورنباخ	العناصر
0.828	**24**

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من خلال الجدول أعلاه نجد عدد المبحوثين 58 مفردة وعدد فقرات أداة الدراسة الميدانية بلغ 24 فقرة، أما معامل الثبات كرونباخ ألفا فقد بلغ 0.828 وهو معامل مقبول بما أن قيمته تجاوزت القيمة النظرية للقبول اعتماد الأداة لجمع البيانات، والمقدرة بـ 0.60

ولتحسين مستوى الثبات يتم الاعتماد على معامل التمييز، والهدف من حساب معامل تمييز الفقرات يتمثل في دراسة إمكانية زيادة معامل الثبات، وهذا من خلال حذف الفقرات التي ارتبطت بمعامل تمييز سلبي تجعله يؤثر في نفس الاتجاه على معامل الثبات، أو بعبارة أدق تلك العبارات التي يؤدي حذفها الى رفع معامل الثبات، ويعزي حذف هذه الفقرات لسهولة محتواها الى درجة البساطة أو الصعوبة الى درجة التعقيد وبالتالي ستبقى تلك الفقرات التي تتراوح في المتوسط من حيث درجة السهولة أو الصعوبة.

[1] أ. د. أمانى موسى محمد، **التحليل الإحصائى للبيانات**، مرآز تطوير الدراسات العليا والبحوث آلية الهندسة – جامعة القاهرة، الطبعة الأولى مارس 2008، ص 30.

[2] مجول رجاء رحيمة، قزوز كنزة، **الأهمية النسبية لأنشطة إدارة الإمداد في تحسين أبعاد الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكادمي، جامعة الوادي السنة الجامعية2021- 2022، ص 33

الجدول رقم 03 معامل تمييز فقرات الاستبيان

Statistiques de total des éléments				
	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
يطلب لزاما من طالب القرض الهوية والعنوان	62,00	31,673	,000	,829
يطلب لزاما من طالب القرض إثبات الاهلية والمركز المالي	62,12	30,883	,187	,827
يطلب من الشركة الطالبة القرض كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	62,32	29,977	,255	,826
يهتم البنك ويراعي درجة أولوية في تحصيل الدين حالة الافلاس	62,06	31,323	,109	,829
يهتم البنك لمستوى السيولة المباشرة لطالب القرض	62,30	28,010	,585	,812
يهتم البنك بمجال استخدام القرض	62,20	29,918	,314	,824
يتحصل البنك على بعض من المعلومات طالب القرض من بنوك أخرى سبق له أن تعامل معها	62,30	28,459	,465	,817
يتحصل البنك على معلومات عن طالب القرض من جهات رسمية أخرى كمديريات الصناعة التجارة الضرائب	62,40	27,265	,566	,812
يلتزم البنك بالافصاح عن بعض المعلومات تخص زبائنه لدى البنك المركزي	62,32	28,100	,560	,813
يحدد البنك مجالات إنفاق أصل القرض	62,26	28,441	,449	,818
يتابع البنك مشروع الزبون ومستوى ربحيته	62,24	29,247	,386	,821
يضع البنك سياسة محددة في توزيع القروض حسب النشاطات	62,26	29,135	,438	,819
يتوقع البنك الصعوبات التي تصاحب مجال النشاط المقترض ويساهم في تذليلها	62,46	28,784	,382	,821
يعمل البنك على تحليل الظروف الاقتصادية للدولة والظروف المحيطة بطالب القرض	62,40	28,245	,418	,820

يتبع البنك كيفية استعلام المقترضين لمبلغ القرض	62,26	29,135	,438	,819
يهتم البنك بالوقوف على سلامة وصحة البيانات السابقة المقدمة في ملف طلب القرض	62,10	30,214	,331	,823
يطلب البنك ضمانات كافية ولا يجعلها العائق الاول في تقديم الزبون للحصول على القرض	62,24	32,962	-,298	,844
يغالي البنك في مستوى الضمانات المطلوبة	62,54	30,743	,106	,833
يفرض البنك المركزي قيود مشددة على منحه للقروض للبنوك	62,42	29,800	,270	,826
يراعي البنك درجة كفاية رأس المال والاحتياط النقدي	62,30	28,622	,473	,817
يشترك البنك في خطط الاستثمار المستقبلي للزبون بالزامه الموافقة على مصادر تمويله	62,48	27,357	,576	,811
ينوع البنك بدرجة كافية القروض الممنوحة من حيث المناطق والانشطة الاقتصادية	62,40	27,143	,659	,807
يطلب البنك التأمين على القروض من طالبها	62,14	30,041	,288	,825
يعتمد البنك على عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية	62,48	27,887	,493	,816

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من خلال جدول معامل تمييز الفقرات نلاحظ أن الفقرات ترابط أثرها على معامل الثبات من 0.001 ارتبطت بالفقرتين الأولى والرابعة الى 0.0016 كحد أعلى ارتبط بالفقرة السابعة عشرة أين يبلغ عندها معامل الثبات بعد الحذف 84.4% وهي نسبة ليست بالبعيدة عنها في حالة الحذف 82.8% وعليه يمكننا الاعتماد على أداة التحليل في صورتها الأولى.

الفرع الأول: توزيع أفراد العينة بالنسبة لخاصية الجنس: وتوزع افراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

1. **الجنس:** يلاحظ من الجدول رقم 04 أن مجتمع الدراسة في البنوك التجارية بولاية الوادي معظمه من الذكور حيث بلغ عددهم نسبة 74.1 بالمائة من إجمالي مجتمع الدراسة، وفي المقابل 15 من أفراد العينة كانت اناث بلغت 25.9 بالمائة معتبرة جدا وهذا ما يدل على أن العمل في القطاع المصرفي لا يقتصر على فئة الذكور فقط والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس كما يلي:

جدول رقم 04 توزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس

خصائص العينة الديمغرافية		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	43	74.14
	أنثى	15	25.86

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

الشكل رقم 02 الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس

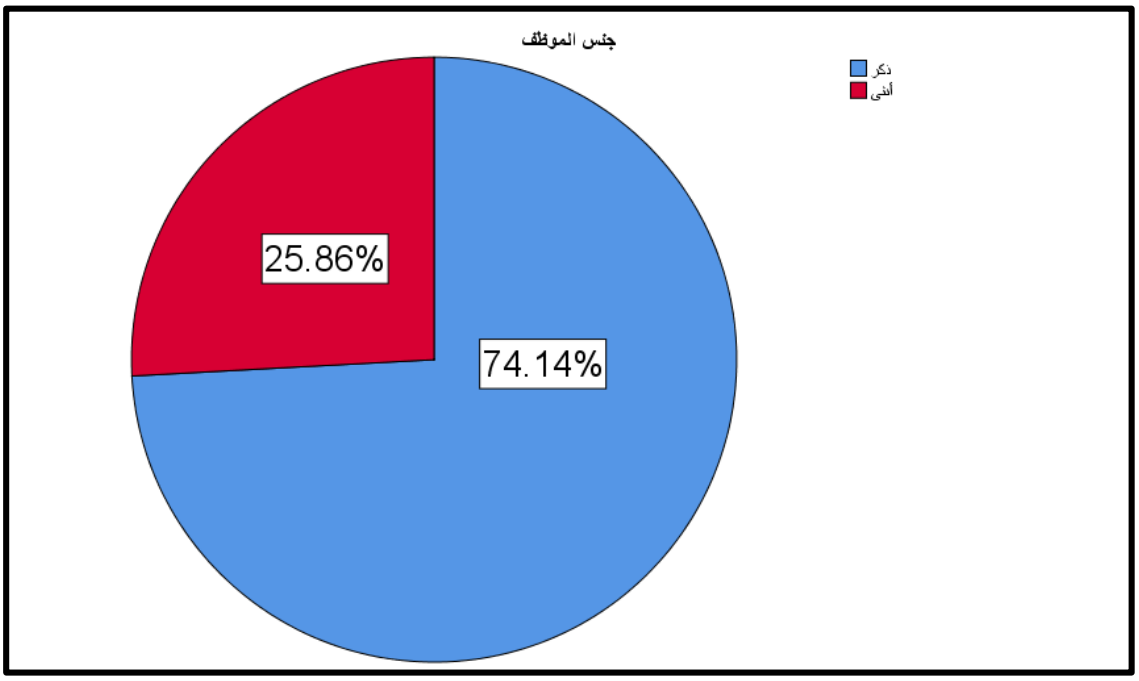

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

2. الوظيفة: يلاحظ من الجدول رقم 05 أن أغلب الفئة المستجوبة كانت من فئة وظيفة أخرى عددهم 36 فردا بنسبة 63.16 بالمائة 17فردا رئيس مصلحة بنسبة 29.82 بالمائة ويليها المدراء والنواب بنفس النسبة 3.51 بالمائة وعدد كل منهما 2 أفراد.

جدول رقم 05 توزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة

الوظيفة	مدير	2	3.51
	نائب المدير	2	3.51
	رئيس مصلحة	17	29.82
	وظيفة أخرى	36	63.16

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة.

الشكل رقم 03 الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الوظيفة

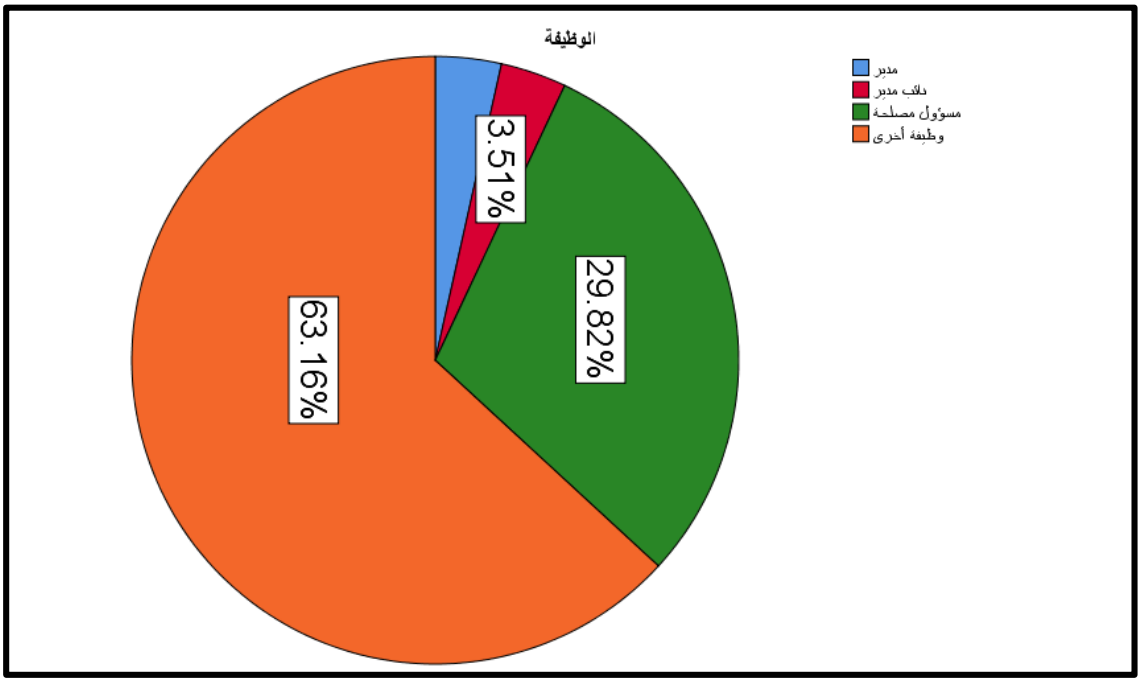

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

3. المستوى العلمي:

الجدول رقم 06: نلاحظ أن نسبة 40.53 بالمائة من المستجوبين هم ممن يحملون الشهادة ماستر وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من العمال في البنوك التجارية العاملة في ولاية الوادي مؤهلون علميا ويعود ذلك إلى شروط التوظيف التي يتطلبها العمل المصرفي، في حين أن نسبة 36.84 بالمائة من المستجوبين هم دون المستوى الجامعي لكي يمتلكون خبرة مهنية في حين نجد نسبة 19.30 يحملون شهادة للسانس أما شهادة الماجستير والدكتوراه وجدناها بنفس النسبة وهي 1.75 بالمائة، والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما يلي:

جدول رقم 06 توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي		
أقل من شهادة للسانس	21	36.84
شهادة للسانس	11	19.30
شهادة ماستر	23	40.53
شهادة ماجستير	1	1.75
شهادة دكتوراه	1	1.75

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

الشكل رقم 04 الاعمدة البيانية لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي :

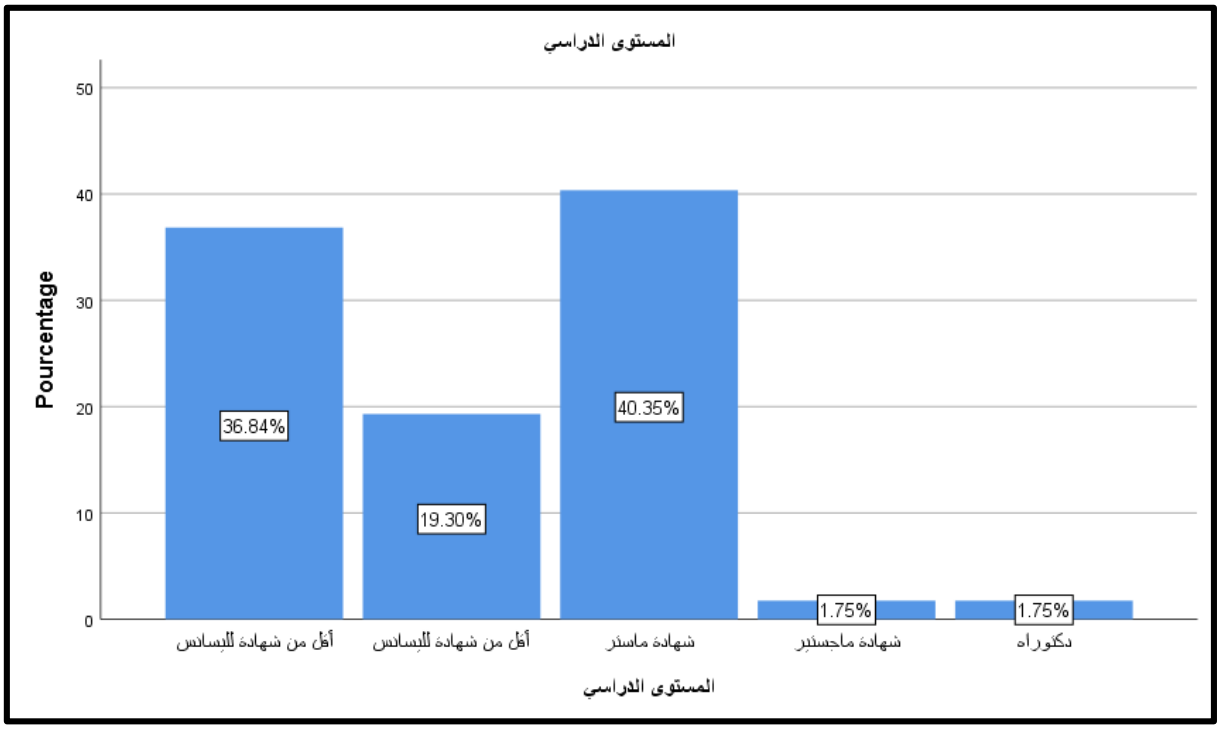

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

الاقدمية المهنية في قطاع البنك:

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الخبرة 46.55%من أفراد عينة الدراسة ذوي خبرة تتراوح من 5 إلى 15 سنة وهي نسبة متقاربة مع ذوي الخبرة أكثر من 15الى 25 سنة والمقدر نسبتهم 31.03، أما النسبة التي تليهم هي لأصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات نسبتهم 12,07 أما النسبة الأكثر من 25 سنة بنسبة 10.34 بالمائة والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية كما يلي:

الشكل رقم 05 الاعمدة البيانية لتوزيع أفراد العينة حسب الاقدمية المهنية في القطاع البنكي :

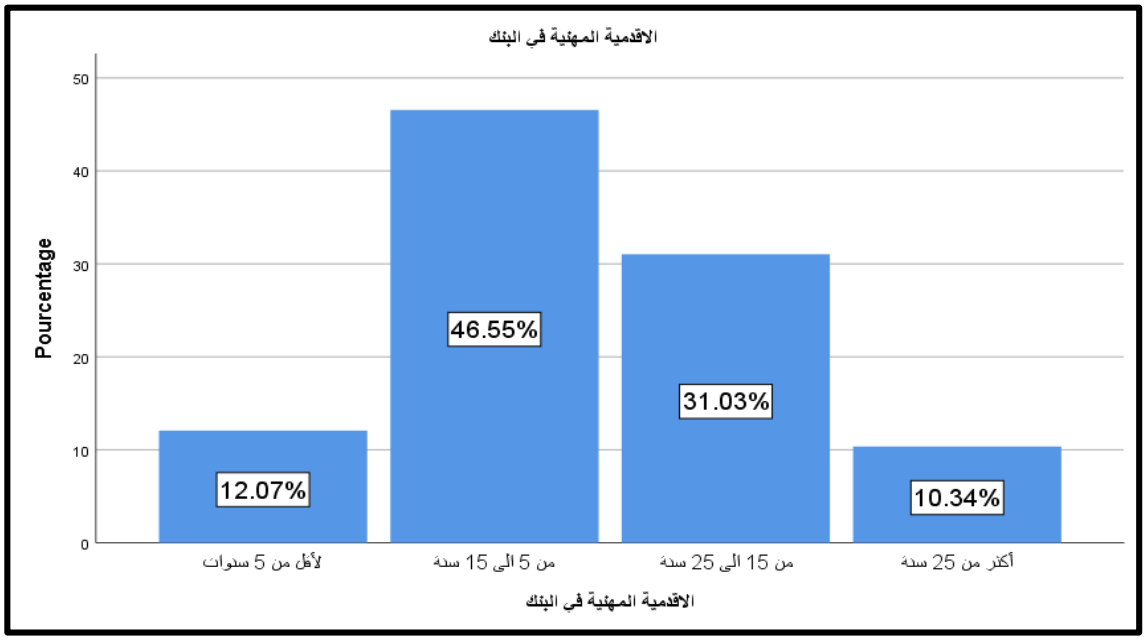

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

الفرع الثاني: قياس وتحليل اتجاهات العينة في تقييم متغيرات الدراسة

تناولنا في هذا الجزء عرض وتحليل نتائج هذه الدراسة حسب مقياس ليكارت الثلاثي وقد تطرقنا للإجابات حسب تسلسل الفقرات المدرجة في الاستبيان وقد قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، كما تم ترتيب الفقرات حسب وجهات نظر المستجوبين بالاعتماد على أكبر قيمة للمتوسط حسابي.

أولا: دراسة اتجاهات إجابات العينة حول الاستعلام عن الزبون

لدينا في المحور الأول تسعة فقرات وسوف نفصل في كل فقرة على حدا لمعرفة المتوسط والانحراف وكذلك الاتجاه والترتيب ولمعرفة اتجاه الإجابات عن كل فقرة حسب مقياس ليكارت الثلاثي كما يلي:

- **النتائج المتعلقة حول معرفة عينة الدراسة لبعد الاستعلام عن الزبون**

يشير هذا الجدول الى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد الاستعلام عن الزبون

الجدول رقم07: يبين اتجاهات العينة حول الاستعلام عن الزبون

الرقم	البنود	الخيارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
		غير مهم	أحيانا	مهم				
01	س 1	0	0	58	3	0	مهم	1
02	س2	1	8	49	2.83	0.425	مهم	3
03	س3	1	18	39	2.66	0.515	مهم	7
04	س4	0	5	53	2.91	0.283	مهم	2
05	س5	2	13	43	2.71	0.530	مهم	5
06	س6	2	8	46	2.79	0.494	مهم	4
07	س7	4	10	42	2.68	0.606	مهم	6
08	س8	6	13	38	2.56	0.682	مهم	9
09	س9	4	14	39	2.61	0.620	مهم	8
المستوى الكلي للبعد					2.75	0.245	مهم	

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26 .

- يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على عبارات الاستعلام عن الزبون : المتعلقة "يطلب لزاما من طالب القرض الهوية والعنوان " كانت عالية حيث نجد المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على الاستعلام على الزبون بلغ3 وهو يشير الى تقارب أراء الافراد وتمركزهم حول قيمة المتوسط الحسابي العام للاستعلام عن الزبون 58وبالتالي أي أن العينة المدروسة تعتقد أن السؤال "يطلب لزاما من طالب القرض الهوية والعنوان " في غاية الأهمية هذا راجع الى اعتبار الهوية والعنوان مهمين لطالب القرض وعدم وجود انحراف وهو ما يدل على تناسق افراد العينة، أما الفقرة الثانية " يطلب لزاما من طالب القرض اثبات الاهلية والمركز المالي" بمتوسط حسابي 2.83 انحراف معياري بسيط يقدر بـ 0.425، احتلت الفقرة الثالثة "يطلب من الشركة طالبة القرض كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة" المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 2.66 وانحراف معياري 0.515، أما الفقرة الرابعة " يهتم البنك ويراعي درجة أولويته في تحصيل الدين حالة الإفلاس" احتل المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.91 مع وجود انحراف معياري يقدر0.283، وقد احتلت الفقرة الخامسة "اهتمام البنك لمستوى السيولة المباشرة لطالب القرض" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 2.71 وانحراف معياري 0.530، والفقرة السادسة " يهتم البنك بمجال استخدام القرض" احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره2.79 بانحراف معياري يقدر بـ 0.494، الفقرة السابع " يتحصل البنك على بعض من المعلومات طالب القرض من بنوك أخرى سبق له أن تعامل معها" احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 2.68 وانحراف معياري 0.606، الفقرة الثامنة "يتحصل البنك على معلومات عن طريق طالب القرض من جهات أخرى رسمية كمديريات الصناعة والتجارة والضرائب" احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 2.56 وانحراف معياري 0.682، أما الفقرة الأخيرة من المحور الأول " يلتزم البنك بالإفصاح عن بعض معلومات

تخص زبائنه لدى البنك المركزي" بمتوسط حسابي 2.61 مع وجود انحراف معياري بسيط قدره 0.620، أما المتوسط المرجح للاستعلام عن الزبون بلغ متوسط حسابه 2.75 وانحرافه المعياري 0.245.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن مختلف البنوك تولي أهمية بالغة بعملية الاستعلام عن زبائنهم من طالبي القروض، ساعية بذلك لاكتساب معرفة دقيقة وكاملة حول الزبائن، وكذا مجال استخدامهم للقروض، وهذا للتقليل من مخاطر الائتمان

النتائج المتعلقة حول معرفة عينة الدراسة للبعد متابعة القرض الممنوح

يشير هذا الجدول الى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد متابعة القرض الممنوح

الجدول رقم 08: يبن اتجاهات العينة حول متابعة القرض الممنوح

الرقم	البنود	الخيارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
		غير مهم	أحيانا	مهم				
01	س 1	4	6	47	2.75	0.576	مهم	3
02	س2	2	9	47	2.78	0.497	مهم	2
03	س3	2	14	41	2.68	0.540	مهم	5
04	س4	4	20	33	2.51	0.630	مهم	7
05	س5	6	12	40	2.59	0.676	مهم	6
06	س6	1	14	43	2.72	0.488	مهم	4
07	س7	1	3	54	2.91	0.339	مهم	1
المستوى الكلي للبعد					2.70	0.325	مهم	

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26 .

من خلال القراءة الإحصائية للجدول المبين أعلاه الذي يتعلق بمتابعة القرض الممنوح، حيث نرى المتوسط الحسابي للفقرة الأولى التي تدور حول " يحدد البنك مجالات إنفاق أصل القرض" كانت عالية وقدرها 2.75 وهو ما يدل على أن البنك يحدد مجال إنفاق أصل القرض حسب رأي معظم أفراد عينة الدراسة بانحراف معياري بسيط قدره 0.576، جاءت فقرة الثانية " يتابع البنك مشروع الزبون ومستوى ربحيته" بمتوسط حسابي 2.78 وانحراف معياري قدره 0.497، أما الفقرة الثالثة " يضع البنك سياسة محددة في توزيع القروض حسب النشاطات" بمتوسط حسابي 2.68 وانحراف معياري 0.540 ، وجاء الفقرة الرابعة " يتوقع البنك الصعوبات التي تصاحب مجال النشاط المقترض ويساهم في تذليلها" محتلة المرتبة السابعة بمتوسط الحسابي 2.51 وانحراف معياري 0.630، ونرى المتوسط الحسابي للفقرة " يعمل البنك على تحليل الظروف الاقتصادية للدولة والظروف المحيطة بطالب القرض" يقدر بـ2.59 وانحراف معياري 0.676، وحازت الفقرة السادسة " يتبع البنك كيفية استغلال المقترضين لمبلغ القرض" المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.72 وانحراف معياري 0.488، أما الفقرة الاخرة تحصلت على المرتبة الأولى حيث جاءت الموافقة بالمتوسط الحسابي قدره 2.91

وانحراف معياري 0.339 وأخيرا المتوسط الحسابي المرجح متابعة القرض الممنوح هو 2.70 في حين بلغ الانحراف المعياري 0.325.

من خلال ما تطرقنا إليه أعلاه، يمكن القول أن مختلف البنوك تولي أهمية بالغة لمتابعة القرض الممنوح لزبائنها، ساعية بذلك لتذليل الصعوبات التي تواجه البنك من طرف المقترض.

- **النتائج المتعلقة حول معرفة عينة الدراسة للبعد وسائل معالجة مخاطر القرض**

يشير هذا الجدول الى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد وسائل معالجة مخاطر القرض

الجدول رقم09: يبن اتجاهات العينة حول وسائل معالجة مخاطر القرض

الرقم	البنود	الخيارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
		غير مهم	أحيانا	مهم				
01	س 1	0	13	45	2.78	0.421	مهم	2
02	س2	1	30	27	2.45	0.535	مهم	7
03	س3	2	23	33	2.53	0.569	مهم	5
04	س4	2	13	42	2.70	0.533	مهم	3
05	س5	4	18	35	2.54	0.629	مهم	5
06	س6	3	15	39	2.63	0.587	مهم	4
07	س7	2	6	48	2.82	0.471	مهم	1
08	س8	6	17	33	2.48	0.687	مهم	6
المستوى الكلي للبعد					2.615	0.299	مهم	

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26 .

تشير الدراسات السابقة وسائل معالجة مخاطر القرض بأن اغلب أفراد العينة اتجهت اجاباتهم الى الموافقة على عبارات هذا البعد فقد حقق اجمالي المحور متوسط مرجح قدره 2.615 الانحراف المعياري 0.299.

وسوف نحلل العبارات هذ البعد كما يلي: " يطلب البنك ضمانات كافية ولا يجعلها العائق الأول في تقديم الزبون للحصول على القرض" بمتوسط حسابي 2.78 وانحراف معياري 0.421 معناه أن اغلب أفراد العينة تؤيد وجود ضمانات كافية ولا تكن عائق للزبون طالب القرض واحتلت المرتبة الثانية ، جاءت الفقرة الثانية " يغالي البنك في مستوى الضمانات المطلوبة" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 2.45 وانحراف معياري يقدر بـ 0.535، فيما يخص الفقرة الثالثة "يفرض البنك المركزي قيود مشددة على منحه للقروض للبنوك" فقد جاءت بمتوسط حسابي 2.53 وانحراف معياري يقدر بـ 0.569، أما فيما يخص الفقرة الرابعة " يراعي البنك درجة كفاية رأس والاحتياط النقدي" بمتوسط حسابي 2.70 وانحراف معياري بلغ 0.533، والفقرة الخامسة تناولت " يشترك البنك في خطط استثمار المستقبلي للزبون بإلزامه الموافقة على مصادر تمويله" بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.54 وانحراف معياري 0.629، كما نرى أن المتوسط الحسابي للفقرة السادس

" ينوع البنك بدرجة كافية القوة الممنوحة من حيث المناطق والأنشطة الاقتصادية" 2.63 وانحراف معياري 0.587 ، في حين حازت الفقرة السابعة على المرتبة الأولى من بين فقرات حيث جاءت الموافقة بالمتوسط حسابي قدره 2.82 وانحراف معياري 0.471 ، أما أخر فقرة كانت " يعتمد البنك على عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية" بمتوسط حسابي قدره 2.48 وانحراف معياري بلغ 0.687 .

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا أن الوكالات البنكية تولي عناية كبيرة لوسائل معالجة مخاطر القرض، من أجل تفادي الوقوع في خطر تأخير أو عدم السداد كليا أو جزئيا.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

الفرع الأول: قياس وتحليل العلاقة بين آليات التحوط من المخاطر

. 1 اختبار العلاقة والمعنوية بين المستوى الاستعلام عن الزبون والمستوى متابعة القرض الممنوح :

- **H0:** ليس هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستعلام عن الزبون ومتابعة القرض الممنوح بمستوى معنوي 5%
- **H1:** هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستعلام عن الزبون ومستوى متابعة القرض الممنوح بمستوى معنوي 5%

وانطلاقا من الفرضيات ومن خلال استطلاع عينة من المستجوبين بالبنوك عن تقييمهم لمستويات الاستعلام عن الزبون ومتابعة القرض الممنوح تمكنا من اختيار العلاقة بين المتغيرات المذكورة بواسطة الجدول أدناه

الجدول رقم10: معامل الارتباط بيرسون بين المستويات الاستعلام عن الزبون ومتابعة القرض الممنوح.

Corrélations			
		المستوى الكلي للبعد1	المستوى الكلي للبعد2
المستوى الكلي للبعد1	Corrélation de Pearson	1	.535**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	58	58
المستوى الكلي للبعد2	Corrélation de Pearson	.535**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	58	58

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

نلاحظ من الجدول وجود علاقة احصائية بين الاستعلام عن الزبون ومتابعة القرض الممنوح بمعامل الارتباط R= 0.535 بمستوى معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية النظري للاختبار 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية

الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه هناك علاقة معنوية موجبة بين مستويات الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض.

. 2 اختبار العلاقة المعنوية بين الاستعلام عن الزبون وبين معالجة مخاطر القرض:

- **H0:** ليس هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض بمستوى معنوي 5%
- **H1:** هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستعلام عن الزبون ومستوى وسائل معالجة مخاطر القرض بمستوى معنوي 5%

الجدول رقم11: معامل الارتباط بيرسون بين الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض.

Corrélations			
		المستوى الكلي للبعد1	المستوى الكلي للبعد3
المستوى الكلي للبعد1	Corrélation de Pearson	1	.424**
	Sig. (bilatérale)		.001
	N	58	58
المستوى الكلي للبعد3	Corrélation de Pearson	.424**	1
	Sig. (bilatérale)	.001	
	N	58	58

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

نلاحظ من الجدول وجود علاقة احصائية بين الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض بمعامل الارتباط R= 0.424 بمستوى معنوية محسوبة 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية النظري للاختبار 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه هناك علاقة معنوية موجبة بين مستويات الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض

. 3 اختبار العلاقة بين متابعة القرض الممنوح وبين وسائل معالجة مخاطر القرض:

- **H0:** ليس هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض بمستوى معنوي 5%
- **H1:** هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستعلام عن الزبون ومستوى وسائل معالجة مخاطر القرض بمستوى معنوي 5%.

الجدول رقم12: معامل الارتباط بيرسون بين متابعة القرض الممنوح وبين وسائل معالجة مخاطر القرض.

Corrélations			
		2للبعد الكلي المستوى	3للبعد الكلي المستوى
الكلي المستوى 2للبعد	Corrélation de Pearson	1	.333*
	Sig. (bilatérale)		.011
	N	58	58
الكلي المستوى 3للبعد	Corrélation de Pearson	.333*	1
	Sig. (bilatérale)	.011	
	N	58	58
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

نلاحظ من الجدول وجود علاقة احصائية بين متابعة القرض الممنوح ووسائل معالجة مخاطر القرض بمعامل الارتباط R= 0.333 بمستوى معنوية محسوبة 0.011 وهي أقل من مستوى المعنوية النظري للاختبار 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه هناك علاقة معنوية موجبة بين مستويات الاستعلام عن الزبون ووسائل معالجة مخاطر القرض

الفرع الثاني : دراسة الفروق في تقييم ابعاد آليات التحوط من المخاطر

أولا: الاستعلام عن الزبون

1 <u>اختبار الفرق الاستعلام عن الزبون حسب الوكالات البنكية</u>

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الوكالات البنكية عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى الوكالات البنكية المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

- **H1** : توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى الوكالات البنكية المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار للاستقلالية للاستعلام عن الزبون مع متغير الوكلات البنكية، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم13: يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الوكالات البنكية

ANOVA					
البنوك					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	46.059	12	3.838	1.266	.271
Intragroupes	136.424	45	3.032		
Total	182.483	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون 0.271 =sig وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما يدل عدم وجود اختلافات في تقييم الاستعلام عن الزبون من وكالة بنكية الى أخرى.

2 اختبار الفرق في تقييم الاستعلام عن الزبون حسب الجنس

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1** : توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبونترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار للاستقلالية للاستعلام عن الزبون مع متغير الجنس، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم14: يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الجنس

ANOVA					
الموظف جنس					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1.721	12	.143	.686	.755
Intragroupes	9.400	45	.209		
Total	11.121	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون 0.755 =sig وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

3 اختبار الفرق في تقييم الاستعلام عن الزبون الوظيفة:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى الوظيفة المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1:** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى الوظيفة المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية للاستعلام عن الزبون مع متغير الوظيفة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم15: يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الوظيفة

ANOVA					
الوظيفة					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	6.444	12	.537	.994	.470
Intragroupes	23.767	44	.540		
Total	30.211	56			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون 0470 =sig وهي اكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية هذا يدل على عدم وجود اختلافات في تقييم الاستعلام عن الزبون وبين الوظائف.

4 اختبار الفرق في تقييم الاستعلام عن الزبون الاقدمية المهنية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الاقدمية المهنية عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى الاقدمية المهنية المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1** : توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى الاقدمية المهنية المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية للاستعلام عن الزبون مع متغير الاقدمية المهنية ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم16: يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب الاقدمية المهنية

ANOVA					
البنك في المهنية الاقدمية					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	13.398	12	1.117	1.897	.061
Intragroupes	26.481	45	.588		
Total	39.879	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون 0,061 =sig وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية هذا يدل على عدم وجود اختلافات في تقييم الاستعلام عن الزبون الخبرة المهنية.

5 اختبار الفرق في تقييم الاستعلام عن الزبون المستوى الدراسي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى المستوى الدراسي عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى المستوى الدراسي المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1:** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على الاستعلام عن الزبون ترجع الى المستوى الدراسي المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية للاستعلام عن الزبون مع متغير المستوى الدراسي، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم17: يبين اختبار الفروق ANOVA الاستعلام عن الزبون حسب المستوى الدراسي

ANOVA					
الدراسي المستوى					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	11.239	12	.937	.918	.538
Intragroupes	44.902	44	1.020		
Total	56.140	56			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون 0.538 =sig وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية هذا يدل على عدم وجود اختلافات في تقييم الاستعلام عن الزبون بين المستويات الدراسية للموظفين.

ثانيا: متابعة القرض الممنوح

1 حسب الوكالات البنكية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الوكالات البنكية عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الوكالات البنكية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1:** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الوكالات البنكية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية متابعة القرض الممنوح مع متغير الوكالات البنكية، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم18: يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الوكالات البنكية

ANOVA					
البنوك					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	41.924	8	5.241	1.827	.094
Intragroupes	140.558	49	2.869		
Total	182.483	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون 0.94 =sig وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية، من خلال الدراسة الإحصائية سابقة الذكر نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين الوكالات البنكية في متابعة القرض الممنوح.

2. حسب الجنس:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الجنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الجنس عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1:** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الجنس عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية متابعة القرض الممنوح مع متغير الجنس، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم19: يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الجنس

ANOVA					
الموظف جنس					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	2.387	8	.298	1.674	.129
Intragroupes	8.733	49	.178		
Total	11.121	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون sig=0.129وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية.

3. حسب الوظيفة:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1:** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية متابعة القرض الممنوح مع متغير الوظيفة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم20 : يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الوظيفة

ANOVA					
الوظيفة					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	2.530	8	.316	.548	.814
Intragroupes	27.681	48	.577		
Total	30.211	56			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون sig=0.814وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وبالتالي من خلال دراستنا نلاحظ عدم وجود فروق بين متابعة القرض الممنوح وطبيعة الوظيفة المؤداة.

4 . حسب الاقدمية المهنية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الاقدمية المهنية عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الاقدمية المهنية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1** : توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى الاقدمية المهنية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية متابعة القرض الممنوح مع متغير الاقدمية المهنية، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم21: يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب الاقدمية المهنية

ANOVA					
البنك في المهنية الاقدمية					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	5.896	8	.737	1.063	.404
Intragroupes	33.983	49	.694		
Total	39.879	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون sig=0.404وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية. وبالتالي من خلال دراستنا نلاحظ عدم وجود فروق بين متابعة القرض الممنوح وسنوات العمل.

5 . المستوى الدراسي :

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى المستوى الدراسي عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى المستوى الدراسي عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1** : توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على متابعة القرض الممنوح ترجع الى المستوى الدراسي عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية متابعة القرض الممنوح مع متغير المستوى الدراسي، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم22: يبين اختبار الفروق ANOVA متابعة القرض الممنوح حسب المستوى الدراسي

ANOVA					
المستوى الدراسي					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	6.790	8	.849	.826	.584
Intragroupes	49.350	48	1.028		
Total	56.140	56			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون sig=0.584وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية.

وبالتالي من خلال دراستنا نلاحظ عدم وجود فروق بين متابعة القرض الممنوح والخبرة المهنية.

ثالثا: وسائل معالجة مخاطر القرض

1 . حسب الوكالات البنكية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الوكالات البنكية عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الوكالات البنكية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1 :** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الوكالات البنكية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية وسائل معالجة مخاطر القرض مع متغير الوكالات البنكية، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم23: يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الوكالات البنكية

ANOVA					
البنوك					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	18.755	11	1.705	.479	.907
Intragroupes	163.727	46	3.559		
Total	182.483	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للاستعلام عن الزبون sig=0.907 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية.

وبالتالي من خلال دراستنا نلاحظ عدم وجود فروق بين ووسائل معالجة مخاطر القرض بين الوكالات البنكية.

2. حسب الجنس:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الجنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الجنس عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1 :** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الجنس عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية وسائل معالجة مخاطر القرض مع متغير الجنس، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم24: يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الجنس

ANOVA					
الموظف جنس					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	3.906	11	.355	2.264	.026
Intragroupes	7.215	46	.157		
Total	11.121	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس وسائل معالجة مخاطر القرض sig=0.026وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية.

3. حسب الوظيفة:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1** : توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية وسائل معالجة مخاطر القرض مع متغير الوظيفة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي

الجدول رقم25: يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الوظيفة

ANOVA					
الوظيفة					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	10.178	11	.925	2.078	.042
Intragroupes	20.033	45	.445		
Total	30.211	56			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس وسائل معالجة مخاطر القرض sig=0.042وهي اكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية. وبالتالي من خلال دراستنا نلاحظ عدم وجود فروق بين متابعة القرض الممنوح وطبيعة حسب الوظيفة.

4. حسب الاقدمية المهنية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى الاقدمية المهنية عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الاقدمية المهنية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1** : توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى الاقدمية المهنية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية وسائل معالجة مخاطر القرض مع متغير الاقدمية المهنية، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم26: يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب الاقدمية المهنية

ANOVA					
البنك في المهنية الاقدمية					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	6.985	11	.635	.888	.558
Intragroupes	32.894	46	.715		
Total	39.879	57			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس sig=0.558 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية.

وبالتالي من خلال دراستنا نلاحظ عدم وجود فروق بين متابعة القرض الممنوح والاقدمية المهنية.

5 . المستوى الدراسي :

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى المستوى الدراسي عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

- **H0:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى المستوى الدراسي عند مستوى دلالة احصائية 0.05.
- **H1:** توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على وسائل معالجة مخاطر القرض ترجع الى المستوى الدراسي عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار الاستقلالية وسائل معالجة مخاطر القرض مع متغير المستوى الدراسي، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم27: يبين اختبار الفروق ANOVA وسائل معالجة مخاطر القرض حسب المستوى الدراسي

ANOVA					
الدراسي المستوى					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	9.676	11	.880	.852	.591
Intragroupes	46.465	45	1.033		
Total	56.140	56			

المصدر: من أعداد الطالبات بناءا على عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج IBM SPSS STATISTICS 26.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس متابعة القرض الممنوح sig=0.591 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية.

وبالتالي نلاحظ عدم وجود فروق بين متابعة القرض الممنوح والمستوى الدراسي.

خلاصة :

شمل هذا الفصل الدراسة التطبيقية التي أجريت على ستة وكالات بنكية في ولاية الوادي، وكان الهدف من هذه الدراسة تقييم آلية التحوط من المخاطر حيث قمنا بتحليل البيانات لتفسير النتائج للإجابة على فرضيات الدراسة وتحديد نقاط أساسية في موضوع بحثنا وهي:

- تحديد قوة الارتباط بين المستويات الكلية للأبعاد الثلاثة
- الأهمية النسبية للمتغيرات حسب عدة اعتبارات

وقد خلصنا الى مجموعة من النتائج نستعرضها في خاتمة هذه الدراسة.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم آلية التحوط من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة بولاية الوادي وتمت معالجة الموضوع من خلال فصلين الفصل الاول للأسس والادبيات النظرية والتطبيقية للموضوع باستخدام المنهج الوصفي ،محاولين إسقاط ما تم تناوله في هذا الاخير بما هو موجود على أرض الواقع في الفصل الثاني للدراسة التطبيقية لمعالجة الإشكالية الرئيسية وذلك باستخدام المنهج التحليلي عن طريق برنامج SPSS لمعالجة الجداول ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها الامر الذي مكننا من الخروج بالنتائج التالية:

نتائج الدراسة:

لكي نجيب عن الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة استخدمنا أسلوب الاستبيان الذي شمل الموظفين في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية الوادي حيث توصلنا من خلال أراء المستجوبين عن الاستبيان للنتائج التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط موجبة أي علاقة طردية قوية R=O.53 مما يدل على أنه كلما زاد الاستعلام عن الزبون ولو بقيمة واحدة ينعكس بشكل أفضل على متابعة القرض الممنوح بنسبة 0.53 وهناك علاقة معنوية لان sig أقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط موجبة أي علاقة طردية متوسطة R=O.33 مما يدل على أنه كلما زاد متابعة القرض ولو بقيمة واحدة تنعكس بشكل أفضل على وسائل معالجة مخاطر القرض بنسبة 0.33 وهناك علاقة معنوية لان sig أقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.
- الفرضية الثالثة: يعطي البنك اهتمام بوسائل معالجة مخاطر القرض وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية وهذا يعود الى sig أقل من 0.05.
- الفرضية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.05 بين المتوسطات المحسوبة للعينة المدروسة للمتغيرات الشخصية (الجنس، الوظيفة، الاقدمية المهنية، المستوى الدراسي) لان مستوى المعنوية أكبر من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة.

<u>التوصيات:</u>

بناء على الدراسة المتوصل اليها في الدراسة الاستبيانية السابقة نوصي بما يلي:

1. قبل منح أي قرض يجب على مصلحة الائتمان بالبنك التجاري أن تولي عناية أكبر في دراسة الملفات الخاصة بالمقترضين والتأكد من المعلومات المقدمة.

2. ضرورة الاتصال المستمر من طرف البنوك بالمقترضين وهذا لكسب ثقتهم ومعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقديم مساعدة.
3. العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على معلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين وتحليلها ونشرها، وذلك لمساعدة المقترضين والمستثمرين.
4. يجب مراعات بأن المخاطر الائتمانية لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها للتخفيف من آثارها.
5. الكشف المبكر عن المخاطر الائتمانية والحد من تفاقمها.
6. أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يسند الى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض.

آفاق البحث:

بعد دراستنا لموضوع تقييم ألية التحوط من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية متبعين في ذلك أسلوب استبياني حيث اقتصرت دراستنا هذه الدراسة على البحث في إمكانية وجود حلول وطرق حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، وبالرغم من محاولة الالمام بجوانب الموضوع الا انه برزت لنا عدة تساؤلات جديرة بالطرح لمواصلة درب البحث العلمي لا سيما أن البحث في موضوع التحوط من المخاطر الائتمانية في البنوك لا يزال واسعا وجديرا بالاهتمام إذ تبقى الكثير من المواضيع يمكن أن تكون بمثابة إشكالية لبحوث جديدة نذكر منها.

- اعتماد طرق حديثة لقياس جودة خدمات البنوك التجارية.
- دراسات حول إدارة المخاطر الالكترونية.
- بناء نماذج إحصائية لقياس المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.
- الطرق الأكثر نجاعة في الوقاية من مخاطر القروض.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. إبراهيم أبو النجا " التأمين في القانون الجزائري " الجزء2 ، الطبعة2 ، ديوان المطبوعات الجزائرية ،1992.
2. أحمد العلي، إدارة المخاطر الائتمانية، الجامعة الافتراضية السورية،2021.
3. أحمد عبد العزيز الالفى، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مصر، رقم الإيداع 8425- 98 .
4. أ.د. أمانى موسى محمد، التحليل الإحصائى للبيانات، مرآز تطوير الدراسات العليا والبحوث آلية الهندسة – جامعة القاهرة، الطبعة الأولى مارس 2008.
5. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمان، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
6. حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف الاستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان،2020.
7. خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال ، إدارة الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى،2019.
8. سامر الجلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.
9. شقيري نوري موسى وآخرون ، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان2012.
10. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
11. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، افراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.
12. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها" ، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع،2017.
14. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، طبعه الأولى،2020.
15. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان،2013.
16. محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر لمصرفية والقانونية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر،2002.
17. محمد كمال كامل عفانه، إدارة الائتمان المصرفي، دارالياز وري العلمية، الطبعة الأولى.

18. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2000.
19. ياسر بن يونس ، أثر استخدام المشتقات المالية في التخفيف من المخاطر النظامية – دراسة حالة شركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين للفترة من 2021/2012 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022-2023.

ثانيا: المجلات:

1. أسعد حميد العلمي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق،2013.
2. عائشة لمحنط وآخرون، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد7، سبتمبر2018، ميلة الجزائر.
3. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الحادي عشر،1666.
4. عبد العزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3.
5. لحسين عبد القادر آخرون، حدود التحوط من مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية، مدخل تحليلي للفترة 2013/2009 ،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، المجلد 1، جامعة خميس مليانة ، الجزائر2017.

ثالثا:المذكرات والأطروحات:

1. جهاد حفيان ، أدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال2012 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة ، قسم العلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2011- 2012.
2. رجاء رحيمة مجول ، قزوز كنزة، الأهمية النسبية لأنشطة إدارة الإمداد في تحسين أبعاد الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكادمي، جامعة الوادي السنة الجامعية2021. 2022.
3. سامية بوسبعين ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة2009- 2016 شهادة لنيل ماستر أكاديمي ، قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2017- 2018.

4. عادل عيسي وأخرون، التحوط من المخاطر المالية في البنوك – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسيلة – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2020- 2021 .
5. قايس حوفاف وأخرون، التحويط من المخاطر المالية في البنوك(دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة أدرار)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم اقتصادية والتسيير وعلومتجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار،2016- 2017.
6. لامية شهبون ، المخاطر البنكية وأثارها على التسهيلات الائتمانية، في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود وبنوك، جامعة الجزائر3. 2015- 2016.
7. نورالدين نوي، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذآرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2008/ 2009.
8. وناسة حامدي ، السلم كصيغة للتحوط ضد المخاطر المستقبلية، مجلة الاحياء، المجلد19، العدد23/ 2019، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنه، 2019/10/17.

ثالثا:الملتقيات و المؤتمرات:

1. د .سامي بن إبراهيم السويلم، ضوابط التحوط في المعاملات المالية، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي ، الدورة الحادية والعشرون.
2. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وتأثيرها على الازمات المالية، بحيث مقدم في ملتقى العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، الأردن، أفريل،2009.

رابعا :مواقع إلكترونية:

1 . من الموقع الرسمي بنك الجزائر،

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A

الملاحق:

الاستبيان

أولا : البيانات الشخصية:

1- الوكالة البنكية:.....

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- الوظيفة : مدير ☐ نائب مدير ☐ مسؤول مصلحة ☐ وظيفة أخرى أذكرها .....

الاقدمية المهنية الكلية:.....

الاقدمية المهنية في قطاع البنك : من 5 إلى 15 ☐

من 15 إلى 25 ☐

أكثر من 25 ☐

المستوى الدراسي: أقل من شهادة الليسانس ☐

شهادة الليسانس ☐

ماستر ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

ثانيا :بعد الاستعلام عن الزبون:

الرقم	العنصر	غير مهم	أحيانا	مهم
01	يطلب لزاما من طالب القرض الهوية والعنوان			
02	يطلب لزاما من طالب القرض إثبات الأهلية والمركز المالي			
03	يطلب من الشركة الطالبة القرض كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة			
04	يهتم البنك ويراعي درجه أولويته في تحصيل الدين حاله الإفلاس			
05	يهتم البنك لمستوى السيولة المباشرة لطالب القرض			
06	يهتم البنك بمجال استخدام القرض			
07	يتحصل البنك على بعض من معلومات طالب القرض من بنوك آخرى سبق له أن تعامل معها			
08	يتحصل البنك على معلومات عن طريق عن طالب القرض من جهات رسمية كمديريات الصناعة ،التجارة، الضرائب،...			
09	يلتزم البنك بالإفصاح عن بعض معلومات تخص زبائنه لدى البنك المركزي			

ثالثا: بعد متابعه القرض الممنوح:

الرقم	العنصر	غير مهم	أحيانا	مهم
01	يحدد البنك مجالات إنفاق أصل القرض			
02	يتابع البنك مشروع الزبون ومستوى ربحيته			
03	يضع البنك سياسة محددة في توزيع القروض حسب النشاطات			
04	يتوقع البنك الصعوبات التي تصاحب مجال النشاط المقترض ويساهم في تذليلها			
05	يعمل البنك على تحليل الظروف الاقتصادية للدولة والظروف المحيطة بطالب القرض			
06	يتبع البنك كيفية استغلال المقترضين لمبلغ القرض			
07	يهتم البنك بالوقوف على سلامة وصحة البيانات السابقة المقدمة في ملف طلب القرض			

رابعا : يعد وسائل معالجه مخاطر القرض

الرقم	العنصر	غير مهم	أحيانا	مهم
01	يطلب البنك ضمانات كافية ولا يجعلها العائق الأول في تقدم الزبون للحصول على القرض			
02	يغالي البنك في مستوى الضمانات المطلوبة			
03	يفرض البنك المركزي قيود مشددة على منحه للقروض للبنوك			
04	يراعي البنك درجة كفاية رأس المال والاحتياط النقدي			
05	يشترك البنك في خطط استثمار المستقبلي للزبون بإلزامه الموافقة على مصادر تمويله			
06	ينوع البنك بدرجه كافيه القرض الممنوحة من حيث المناطق و الأنشطة الاقتصادية			
07	يطلب البنك التامين على القروض من طالبها			
08	يعتمد البنك على عقود ماليه تتعلق بفقرات خارج الميزانية			